اسس النظام المالي والاقتصادي في المملكة العربية السعودية

ان النظام المالي و الاقتصادي في المملكة يراعي المباديء الاخلاقية والقيم النبيلة ويتقيد بها

ان النظام المالي و الاقتصادي في المملكة يقيم اعتبارا كبيرا لمبدأ الحلال والحرام

ان النظام المالي و الاقتصادي في المملكة يعتمد في تطبيقه على امرين (تربية المسلم وتقوية ضميره)(تطبيق نظام عقوبات شرعية رادعة)

ان النظام المالي و الاقتصادي في المملكة ينظر الى المال والثروة بانه نعمة وخير

ان اساس الكسب المشروع في المملكة بذل الجهد والتعرض للمخاطر وربط الغنم بالغرم

ان اساس المعاملات الاقتصادية هي علاقات تعاقدية تخضع لشروط العقد واحكامه بصفة عامة والبيوع بصفة خاصة

المباديء المالية والاقتصادية ذات الطبيعة الدستورية والتأصيل الشرعي لها

اسغلال الثروات الطبيعية
•نصت المادة ١٤ (جميع الثروات التي اودعه الله في باطن الارض او في ظاهرها او في المياه الاقليمية او في النطاق البري والبحري .....ملك للدولة

حرية الملكية الفردية وصيانتها
•نصت المادة ١٨ (تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها ولا ينزع من احد ملكه الا للمصلحة العامة على ان يعوض المالك تعويضا عادلا)

حماية الاموال العامة
•نصت المادة ١٦ من النظام الاساسي للحكم (للاموال العامة حرمتها وعلى الدولة حمايتها وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها)

واجب الزكاة
•نصت المادة ١٢ من النظام الاساسي للحكم (تجبى الزكاة وتنفق في مصارفها الشرعية)

العدالة في الضرائب
•نصت المادة ٢٠ (انه لا تفرض الضرائب والرسوم الا عند الحاجة وعلى اساس من العدل وانه لايجوز فرضها او تعديلها او الغاءها او الاعفاء منها الا بموجب نظام خاص)

الحرية الاقتصادية مع إشراف الدولة على النشط التجاري
•نصت المادة ١٧ المملكة ورأس المال والعمل ،مقومات اساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة ،وهي حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية وفق الشريعة الاسلامية

حرية المشاركة في الاعمال المالية والاقتصادية
•تسعى المملكة الى ضمان مشاركة جميع الموطنين والمقيمين في الاعمال المالية وتفتيت الثروة وعدم تركزها في يد فئة معينة

الاكتفاء الذاتي للدولة
•تسعى المملكة الى تحقيق اكتفاء ذاتي وتقليل الاعتماد على الاستيراد وزيادة الانتاج وخلق سوق اسلامية مشتركة

مشاركة المرأة في سوق العمل
• لا تمانع المملكة من دخول المرأة لسوق العمل حسب ضوابط الشريعة الاسلامية

ملاحظة:
التفصيل
المدرج ادناه هو عبارة عن نص شبه كامل للوحدة جرى تقسيمه على شكل شرائح ، وتلوين بعض الجمل المهمة والبارزة ،حتى تساعد على الاستذكار بشكل افضل .

اسس النظام المالي والاقتصادي في المملكة العربية السعودية

أولاً: أسس النظام المالي والاقتصادي في المملكة العربية السعودية، والتأصيل الشرعي لها

يقوم النظام المالي والاقتصادي في المملكة العربية السعودية على مجموعة من الأسس التي تميزه عن غيره من الأنظمة الأخرى في الدول المجاورة، وذلك اعتماداً على أن نظام الحكم فيها هو نظام يستند على حكم الشريعة الإسلامية. ويمكن تلخيص هذه الأسس كما يلي:

**أن النظام المالي والاقتصادي في المملكة يراعي المبادئ الأخلاقية والقيم النبيلة ويتقيد بها، كما أنه يلتزم بالمحافظة على الفطرة السليمة، وتُعنَى تشريعاته بالحفاظ على المقاصد الخمسة الكبرى في الحياة وهي: الدين، والحياة، والعقل، والعِرض، والمال.

**أن النظام المالي والاقتصادي في المملكة يقيم اعتباراً كبيراً لمبدأ الحلال والحرام، ويأمر المسلم أن يبذل بعض ماله في الزكاة، والصدقات والكفَّارات طمعاً في ثواب الآخرة، ويحذره من اكتساب المال ولو كان كثيراً عن طريق الربا بنوعَيْه: الفضل، والنسيئة (الفائدة)، والميسر (القمار)، وبيع المواد المحرَّمة، والحلف الكاذب، والدعاية بما هو خلاف الحقيقة، والغش، وبيع النجس، والسحر، والبغاء، وممارسة أنواع الفنون التي لا تُراعَى فيها الضوابط الشرعية.

**« أن النظام المالي والاقتصادي في المملكة يعتمد في تطبيقه وعدم مخالفته والخروج عليه على أمرين:

أولهما: تربية المسلم وتقوية ضميره، وخوفه من الله والدار الآخرة.

ثانيها: تطبيق نظام عقوبات شرعية رادعة، وهذا ما أشار إليه الخليفة الراشد عثمان - رضي الله عنه - فقال: إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن » **أن النظام المالي والاقتصادي في المملكة ينظر إلى المال والثروة بأنه نعمة وخير، كما يفهم من قوله -تعالى- عن الإنسان: (وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ). [العاديات: ٨]، والخير هنا المال، كما ورد عن السلف، ومثله قول النبي ﷺ: « نعم المال الصالح للرجل الصالح ». (رواه أحمد (١٩٧/٤) وقوله - ﷺ: « إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده »، وقوله ﷺ: « ما جاءك من هذا المال وأنت غير مستشرف له فخذه وتموَّله، وما لا فلا تُتْبعه نفسك ». (رواه الترمذي).

ويُستدل على نظرة الإسلام للمال أنه خير استعاذته - ﷺ - من الفقر، فكان من دعائه قوله _ﷺ_: « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْفَقْرِ، وَالْقِلَّةِ، وَالذِّلَّةِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَظْلِمَ أو أُظْلَمَ » (رواه أبو داود). وقوله _ﷺ_: « اللهم إني أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى ». (رواه مسلم)

ومع ذلك يبقى المال سلاحاً ذا حدين، فهو قد يكون خيرا عظيما للإنسان إذا استخدمه في وجوه البر والخير وكسبه من طريق حلال، كما قد يكون شراً كبيراً إذا استخدمه الإنسان في المعاصي والآثام وفي المفاسد وأكل المحرمات (العباسي، ١٤٢٨ هـ)، وفي هذا يقول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُواْ لِلّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ). [البقرة: ١٧٢]، ويقول عن المؤمنين من أهل الكتاب: (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ) [الأعراف: ١٥٧]

**أن أساس الكسب المشروع في المملكة بذل الجهد والتعرض للمخاطر وربط الغنم بالغرم، فلا كسب بلا جهد، ولا جهد بلا كسب (شحادته، ١٤٣٣ هـ)، مصداقاً لقول الله تبارك وتعالى: (فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ) [الملك: ١٥]

**أن أساس المعاملات الاقتصادية هي علاقات تعاقدية تخضع لشروط العقد وأحكامه بصفة عامة والبيوع بصفة خاصة، ومن ثم يجب توثيقها بالكتابة والتسجيل أو غيرهما ، وقد أشار إلى ذلك القرآن الكريم بقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ). [البقرة: ٢٨٢].

الرجوع لخريطة الوحدة ٨

اسغلال الثروات الطبيعية

استغلال الثروات الطبيعية

من أهم المبادئ المالية والاقتصادية ذات الطبيعة الدستورية: ما جاء في المادة (١٤) من النظام الأساسي للحكم بأن: « جميع الثروات التي أودعها الله في باطن الأرض، أو في ظاهرها، أو في المياه الإقليمية، أو في النطاق البري والبحري الذي يمتد إليه اختصاص الدولة، وجميع موارد تلك الثروات ملك للدولة، وفقاً لما يُبيّنه النظام، ويُبيّن النظام وسائل استغلال هذه الثروات، وحمايتها، وتنميتها لما فيه مصلحة الدولة، وأمنها، واقتصادها ».

لذا تعمل المملكة العربية السعودية على استخراج خيرات الكون واستثمار ما في باطن الأرض من مصادر ومعادن، كما تقوم بتشجيع إحياء الأراضي الزراعية والانتفاع بخيراتها وهبات الطبيعة، باعتبار ذلك من أهداف خَلْقِ الإنسان وسبباً لوجوده وواجباً دينياً عليه، وعبادة ينوي بها التقرب إلى الله - عز وجل – حيث قال الله تعالى: (هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا). [هود: ٦١]. وقوله: (وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا) أي: وطلب منكم عمارتها، وسُمِّي المُستعمِرون كذلك؛ لأنهم ادَّعوا أنهم جاؤوا لعمارة البلاد التي احتلوها ولإصلاحها، وتهيئة أهلها لحكمها، وكذبوا، بل جاؤوا لنهب خيراتها، واستعباد أهلها، فهم أجدر بأن يُسَمَّوا مُستعمِرين، وقال سبحانه: (الم تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً). [لقمان: ٢٥]، وقال: (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً). [البقرة:٢٩]، وقال: (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ) [الملك: ١٥]

فهذه النصوص الشرعية وأمثالها تعطي قيمة أخلاقية عالية للإنتاج والعمل، وتبين تحريم البطالة والكسل والفراغ، ولو كان من أجل زيادة التعبد، خلافاً لدعاوى المتصوفة المتأخرين (العباسي، ١٤٢٨ هـ)، فتأمَّل قوله تعالى: (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ) [الجمعة: ١٠] أي: إذا قضيتم صلاة الجمعة، واستمعتم إلى خطبتها؛ فاخرجوا من المساجد، وتعاطُوا أعمالكم المختلفة، ونشاطكم في الأرض لكسب الرزق. وقد قال ابن كثير: رُوي عن بعض السلف أنه قال: من باع واشترى في يوم الجمعة بعد الصلاة بارك الله له سبعين مرة؛ لقول الله تعالى: (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ). [الجمعة: ١٠]

الرجوع لخريطة الوحدة ٨

حرية الملكية الفردية وصيانتها

حرية الملكية الفردية وصيانتها

من المبادئ المالية والاقتصادية ذات الطبيعة الدستورية في المملكة العربية السعودية حرية الملكية الفردية، حيث نصَّت المادة (١٨) من النظام الأساسي للحكم على أن: « تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحُرمتها، ولا يُنزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة، على أن يُعوَّض المالك تعويضاً عادلاً ».

إن الاقتصاد السعودي يقوم على أساس حماية الملكية الفردية للأفراد والدفاع عنها من أي اعتداء قد يقع عليها، شريطة أن تكون الأموال قد وصلت صاحبها بطريق مشروع، وقد قرر الله - تعالى - ذلك في كتابه الكريم، فقال: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ) [النساء: ٢٩]، وقوله (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) [البقرة: ١٨٨]

وقد أكد النبي الكريم - ﷺ – على حرية الملكية الفردية في أكبر تجمع حاشد جرى في حياته، وهو حجة الوداع - حيث خاطب الرسول الكريم البشر خطبة تاريخية تضمنت مجموعة من أهم الأسس التي يقوم عليها الدين الإسلامي ومبادئه السمحة، فقال بعد أن مهَّد لانتباه الناس بخطابات مثيرة: « أيُّ شهر هذا؟ وأيُّ يوم هذا؟ وأيُّ بلد هذا؟ أليس شهر ذي الحجة، ويوم عرفة، والبلد الحرام؟ » فأجابوا: بلى. فقال: « فإنَّ دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحُرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا ». ثم في آخر خطبته أشهد الله أنه قد بلَّغ الناس ما أمر تبليغه إياهم. (رواه مسلم)

كما أكد - ﷺ - ذلك مرةً أخرى في مناسبة ثانية، فقال: « كل المسلم على المسلم حرام؛ دمه وماله وعرضه» (رواه مسلم)، وقال ﷺ أيضاً: « ولا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه ». (أورده الألباني في الإرواء - ٥/١٤٥٩/٢٨٠)

وبهذه التقارير الجازمة الحازمة، يعيش المرء في المجتمع الإسلامي آمناً مطمئناً على ماله من أي اعتداء قد يقع عليه، فإذا حصل أي تعدٍ على ماله الخاص رغم ذلك، فهناك القضاء ليعيد إليه حقه المسلوب كاملاً غير منقوص.

الرجوع لخريطة الوحدة ٨

حماية الاموال العامة

حماية الأموال العامة

يدخل ضمن المبادئ المالية والاقتصادية ذات الطبيعة الدستورية في المملكة العربية السعودية مبدأ حماية الأموال العامة، والذي تقرَّر في المادة (١٦) من النظام الأساسي بالقول: « الحكم للأموال العامة حُرمتها، وعلى الدولة حمايتها، وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها ».

وتعرَّف الأموال العامة بأنها تلك الأراضي التي ليست ملكاً لأحد، لذا فهي تعتبر من أملاك الله فيقع على الدولة واجب حمايتها ويلتزم كل من المواطنين والمقيمين بصونها والمحافظة عليها.

أما حكم الأموال العامة في الشريعة الإسلامية، فقد أمر الإسلام السماح لأي أحد بتملُّكها بشرط أن يعمِّرها ويحييها خلال ثلاث سنوات، فإذا لم يحيها خلال هذه المدة نُزعت منه، ورُدت إلى حلها الأولى، وذلك قطعاً لكل طريق يعطِّل الأراضي عن الاستثمار، والأعمار، وإفادة الناس.

وفي هذا يقول النبي ﷺ: « من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق ». (رواه أحمد وأبو داود، والترمذي، عن سعيد بن زيد)، يقول: « من عمَّر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها ». (رواه البخاري عن عائشة) واختلفوا: هل يحتاج ذلك إلى إذن السلطان؟ فرأى الشافعي وصاحبا أبي حنيفة أنه لا حاجة إلى ذلك، وذهب أبو حنيفة إلى وجوبه، ولعل الأول هو الأرجح؛ لعدم ورود ذلك في الأحاديث، والله أعلم.

وكان الخليفة الراشد الثاني عمر - رضي الله عنه - يمهل من يحوط أرضاً ثلاث سنوات ليعمرها، فإن لم يفعل نزعها منه، وهذا الحكم ينسجم مع الغرض الذي شرعه الله من وضع اليد على الأرض وتملكها، فهو أراد بذلك إحياءها، ولم يرد تعطيلها وحجزها عن الإفادة منها واستثمارها

واجب الزكاة

واجب الزكاة

من ضمن المبادئ المالية والاقتصادية التي وردت في النظام الأساسي للحكم واجب الزكاة، حيث نصَّت المادة (٢١) من النظام على أن: « تُجبى الزكاة وتُنفق في مصارفها الشرعية ».

إن من أهم وظائف الدولة المسلمة أن تقوم بجمع أموال الزكاة من الأغنياء وتوزيعها على الفقراء، هذا في مجال المواشي والمزروعات. أما في مجال النقود، فقد ترك لصاحب المال إخراج زكاة ماله بنفسه، وفي هذا تحقيق المصلحة المثلى بإيصال المال إلى مستحقيه، فالبعض يعرف مالك المال بأن يكون من أقاربه لذا فهو يساعده بذلك ويصل رحمه، في حين أن هناك بعض الفقراء لا يعلمهم الناس، فتتولى الدولة إيصال الزكاة إليهم .

ما إذا ورد إلى مسامع الدولة أن أحد مواطنيها قد منع زكاة ماله، عاقبته بأخذ الزكاة منه جبراً وقسراً، كما تأخذ أيضاً نصف ماله الذي وجبت فيه الزكاة وذلك كعقاب إضافي لكي تضمن أن لا يقوم أي شخص آخر بهضم حقوق الفقراء. وفي هذا يقول النبي ﷺ: « من أعطاها مؤتجراً فله أجرها، ومن منعها فإنا آخذوها منه، وشطر ماله، عزمة من عزمات ربنا - عز وجل - ليس لآل محمد منها شيء ». (رواه أبو داود)

ويأمر الإسلام الأغنياء بأن يقوموا بإنفاق البضائع والسلع على الفقراء، ويذم من يقوم بمنعها عن غيره دون أي مبرر شرعي؛ حيث قال الله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنُطْعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَه). [يس: ٤٧]. فهذا منطق الكفار، وأما حال المؤمنين فكما وصفهم الله - تعالى - في كتابه العزيز: (الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ ثُمَّ لاَ يُتْبِعُونَ مَا أَنفَقُواْ مَنّاً وَلاَ أَذًى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ). [البقرة: ٢٦٢].

الرجوع لخريطة الوحدة ٨

العدالة في الضرائب

العدالة في فرض الضرائب

ويدخل ضمن المبادئ المالية والاقتصادية ذات الطبيعة الدستورية في المملكة فرض الضرائب والرسوم، حيث أكدت المادة (٢٠) من النظام الأساسي للحكم على أنه لا تفرض الضرائب والرسوم إلا عند الحاجة وعلى أساس من العدل، وأنه لا يجوز فرضها أو تعديلها أو إلغائها أو الإعفاء منها إلا بموجب نظام خاص.

وتقوم المملكة العربية السعودية على تطبيق مبدأ العدالة في فرض الضرائب على مواطنيها، وذلك بأن تكون متناسبة مع قيمة الثروة التي يملكها كل منهم ومقدارها، وأن لا يتم اللجوء إلى فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية إلا في حالة الضرورة القصوى.

ويرتبط مبدأ فرض الضرائب على الأفراد بالتمتع بالسلع والطيبات، فهو يعد تصرفاً محموداً من جانب الدولة إذا كان القصد منه ضمان عيش الأفراد بكرامة وإنسانية وفق شريعة الله - عز وجل - وهو - سبحانه - ينكر على من يحرمه فيقول: (قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ) [الأعراف: ٣٢]

إلا أن الإسلام يحرم الإسراف في الصرف، أي الإنفاق في الحلال بما يزيد عن الحاجة. والتبذير وهو: الإنفاق في الحرام، وفي الحلال على طريق السَّفَه. ويأمر بالاعتدال؛ كما قال رب العزة تبارك وتعالى: (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا)

الحرية الاقتصادية مع إشراف الدولة على النشاط التجاري

الحرية الاقتصادية مع إشراف الدولة على النشاط التجاري

تشجع المملكة العربية السعودية الحرية الاقتصادية حيث تمتنع – وكقاعدة عامة - عن التدخل المباشر لتحديد أسعار السلع والمشتريات المختلفة، فهذه المسألة متروكة لحركة السوق التجارية الطبيعية التي تقوم على قانون العرض والطلب، وذلك حرصاً منها في تحقيق العدالة والحيلولة دون قيام البائعين بظلم المستهلكين.

وقد نصت المادة (١٧) من النظام الأساسي للحكم على أن: « الملكية ورأس المال، والعمل، مقومات أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة، وهي حقوق خاصة تؤدي وظيفةً اجتماعية، وفق الشريعة الإسلامية».

فليس من قبيل إحقاق العدل والمساواة أن يتم إجبار البائع على أن يبيع بضاعته بثمن أقل مما يمكن أن يصل إليه التعامل التجاري الحر في السوق، فعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: غلا السعر على عهد - رسول الله - ﷺ - فقالوا: يا رسول الله لو سعرت؟ فقال: « إن الله هو الخالق القابض الباسط الرازق المسعر، وإني لأرجو أن ألقى الله، ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال ». (رواه الترمذي)

إلا أنه يشترط لإعمال مبدأ عدم تدخل الدولة في تحديد الأسعار أن تكون الأسواق تسير بوضع طبيعي فيها المنافسة الحرة وتكافؤ الفرص، ويمتنع فيها الغش والاحتكار والتلاعب بالأسعار، أما إذا وقع شيء من الاحتكار وتمالؤ التجار على رفع الأسعار والتلاعب بالسوق، فعندئذ يجب على الدولة أن تتدخل وتمنع الظلم وتحدد الأسعار وذلك دفعا للظلم والاستغلال فمن أهم القيود التي ترد على الحرية الاقتصادية أن تقوم الدولة بالإشراف بنفسها على النشاط الاقتصادي وذلك لمنع أصحاب رؤوس الأموال والأغنياء وأصحاب الشركات الكبرى من احتكار السوق والتلاعب بالبضائع والأسعار، ومنع الغش والظلم والخداع.

ولغايات قيام الدولة الإسلامية بواجب الإشراف على النشاط الاقتصادي، أنشأ المسلمون وظيفة المُحتسِب، الذي يرأس جهازاً خاصاً في الدولة يُسمَّى الحسبة، حيث يتولى هذا الجهاز مراقبة المكاييل والموازين، ومنع الاحتكار لأقوات الناس، ومنع الغش، ومعاقبة المتلاعبين بالأسواق والأسعار، والذين يبيعون المواد المحرمة ويصنعونها وينتجونها.

الرجوع لخريطة الوحدة ٨

حرية المشاركة في الاعمال المالية والاقتصادية

حرية المشاركة في الأعمال المالية والاقتصادية

تسعى المملكة العربية السعودية إلى ضمان مشاركة جميع مواطنيها والمقيمين فيها في الأعمال المالية والاقتصادية وذلك رغبة منها في ضمان تداول المال بين جميع الناس، ومنع حصر تداوله بين الأغنياء فقط، وقد أرسى القرآن الكريم هذه القاعدة بقوله - تعالى -: (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ) (الحشر: ٧). كما تسعى المملكة جاهدة إلى أن تقوم بتفتيت الثروة المالية لضمان عدم تركزها في يد فئة معينة من الأفراد، وأن يتم إعادة توزيعها بشكل دائم ومستمر وذلك من خلال تطبيق نظام الزكاة والصدقات والكفارات والأوقاف والمواريث.

الاكتفاء الذاتي للدولة

الاكتفاء الذاتي للدولة

تسعى المملكة العربية السعودية إلى تحقيق اكتفاء ذاتي لها، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات والبضائع الأساسية للناس، بحيث لا تحتاج إلى الاعتماد على المستورد الأجنبي لتوفير المستلزمات الضرورية والذي قد يستغل حاجة الدولة إليه لكي يتحكم في عملية التجارة معها. ولهذا السبب تعمل المملكة جاهدة من أجل الحصول على أرقى الوسائل التقنية والتكنولوجية والعلمية واستخدامها لزيادة الإنتاج وتحقيق الازدهار الاقتصادي. كما تسعى المملكة إلى خلق حالة من التعاون الاقتصادي الكامل مع الدول الإسلامية الأخرى، وإقامة سوق إسلامية مشتركة لهذه الغاية، وذلك كخطوة أولى في طريق الاستغناء عن الدول الأجنبية.

مشاركة المرأة في سوق العمل

مشاركة المرأة في العمل الاقتصادي:

لا تمنع المملكة العربية السعودية مشاركة المرأة في العمل، إلا أنها تسعى إلى تنظمها في إطار شرعي وقانوني يحافظ على طبيعة المرأة النفسية والعضوية ككائن حي ضعيف، فلا يكون عملها في الخارج على حساب إهمالها لواجبات بيتها من رعاية زوجها والاهتمام بشؤون أولادها. كما تشترط المملكة تجنب الخلوة في العمل والاختلاط المباشر بالرجال، والتقيد باللباس الشرعي وذلك من أجل الحفاظ على مجموعة القيم والمثل العليا التي يتكون منها المجتمع السعودي والمستمدة كليا من الشرع الحكيم.

انتهت الوحدة الثامنة -الرجوع لخريطة الوحدة ٨

ملاحظة: **التفصيل** المدرج ادناه هو عبارة عن نص شبه كامل للوحدة جرى تقسيمه على شكل شرائح ، وتلوين بعض الجمل المهمة والبارزة ،حتى تساعد على الاستذكار بشكل افضل .

مع تحيات السفياني

تمهيد

إن الحديث عن منظومة الحقوق والواجبات الأساسية التي يتمتع بها المواطن السعودي يجب أن يبدأ من تحديد مصدر أو مرجعية تلك الحقوق والواجبات، بمعنى آخر تحديد الأساس القانوني لها، حيث يمكن القول أن مصادر الحقوق والواجبات في المملكة العربية السعودية متعددة، يأتي في مقدمتها القرآن الكريم بأحكامه ونصوصه الشرعية، والسنة النبوية، ومن ثم ما جاء في النظام الأساسي للحكم لعام ١٤١٢هـ.

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية تُعد في المقابل واجبات على عاتق الدولة بأجهزتها المختلفة، والتي تلتزم بتأمينها وتكريسها للأفراد، على

الحق في الحياة

يراد بهذا الحق حماية الفرد في حياته من أي اعتداء قد يقع عليه في حله وترحاله، بأن يكون آمناً لا يخاف إلا ربه، وآمناً من الظلم والتقييد والحبس إلا وفق الأنظمة النافذة، وهذا الحق مقرر لجميع من يقيم في دولة الإسلام، سواء أكان مسلماً أم غير مسلم .

وقد جاء النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية ليؤكد على هذا الحق في المادة (٣٦) بالقول: « توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها، والمقيمين على إقليمها ».

أما شرعاً، فقد حرَّم الله سبحانه وتعالى الاعتداء على الحق بالحياة بقوله: (وَلاَ تَقْتُلُواْ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلاَّ بِالحَقِّ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلاَ يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا). [الإسراء: ٣٣]، وقوله تعالى: (وَلاَ تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) [الأنعام: ١٥١]

كما يقول تعالى ناهياً عن قتل النفس بغير حق شرعي، كما ثبت في الصحيحين: أن رسول الله ﷺ قال: « لا يحلُّ دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والزاني المحصن، والتارك لدينه المفارق للجماعة

الحق في المساواة

يعتبر الحق في مساواة الناس أمام القانون من أهم الحقوق الأساسية التي ضمنتها الشريعة الإسلامية، حيث يقوم هذا الحق على أساس جوهري هو عدم التمييز بين الناس على أساس اللون أو الجنس أو العرق أو الأصل الاجتماعي.

وقد أقرَّت الشريعة الإسلامية المساواة بين الناس جميعاً، بغض النظر عن اختلاف الأصول، والسلالات العرقية، والقيم الإنسانية، فلا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى. وقد قال رسول الله ﷺ مشيراً إلى مبدأ المساواة في الإسلام: « يا أيها الناس إنَّ ربكم واحد وإنَّ أباكم واحد، كلكم لآدم وآدم من تراب، إن أكرمكم عند الله أتقاكم، ليس لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أبيض ولا لأبيض على أحمر فضل إلا بالتقوى ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد، ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب ».

وقد كرَّس النظام الأساسي للحكم مبدأ المساواة في المادة (٨) منه بالقول: أن الحكم في المملكة العربية السعودية يقوم على أساس العدل، والشورى، والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية.

الحق في الحرية

تضمنت الشريعة الإسلامية حظراً على أن يتم تعريض حرية أي إنسان مَهْما كان أصله أو جنسه للحبس أو حجز الحرية وتقييدها دون مسوغ شرعي أو قانوني، كما نهت عن الظلم بين الناس، وهذا ما ورد في الحديث القدسي: « يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً، فلا تظالموا »، وقال: « اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة » وقال: « من أعان على خصومة بظلم فقد باء بغضب الله عز وجل » وقال عمر بن الخطاب: « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ». من هنا، يمكن القول أنه لا يجوز أن يتم التعدي على حرية أي فرد بالحبس أو بالحجز أو بالتوقيف إلا بما يوجب ذلك نظاما أو شرعا.

وقد أكد النظام الأساسي للحكم على الحق في الحرية في المادة (٣٦) منه، التي تنصُّ على: « عدم تقييد تصرفات أحد، أو توقيفه، أو حبسه، إلاَّ بموجب أحكام النظام ».

الرجوع لخريطة الوحدة ٩

الحق في تولي الوظائف العامة

يعتبر هذا الحق من قبيل الحقوق السياسية التي تثبت للفرد الذي يحمل جنسية الدولة التي يقيم فيها باعتبار أن هذه الجنسية هي رابطة ولاء وانتماء، فإن الأصل أن طالب الولاية لا يُولَّى لقول رسول الله ﷺ: « إنا والله لا نُولِّي على هذا العمل أحداً سأله، ولا أحدا حرص عليه ». (متفق عليه، صحيح البخاري، برقم ٧١٤٩، وصحيح مسلم، برقم ١٨٢٤). كما أن إسناد الولاية إلى من لا يستحقها نذير خطر، كما في الحديث: « إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة » (رواه البخاري برقم ٥٩).

الحق في إبداء الرأي

لكل فرد الحق في أن يبدي رأيه بحرية دون قيود تُفرض عليه، وأن يعرض شكواه على أيِّ شخص، سواء أكان قريباً أم مسؤولاً تنبيهاً إلى خطأ أو تصويباً له، فهو حق مشروع لكل مواطن، بل قد يتجاوز كونه حقاً إلى درجة الوجوب، أو الندب، بحسب الحالات والمواقف

ويمكن تحديد بعض الضوابط الشرعية والعرفية التي يجب مراعاتها عند ممارسة هذا الحق أهمها تحري الحق والصواب ابتغاء لمرضاة الله، اختيار الكلم الطيب، الرفق في الأمر كله، عدم تجاوز الأنظمة والتعليمات >

وقد كرَّس النظام الأساسي للحكم الحق في إبداء الرأي في المادة (٤٣)، التي تنصُّ على أن: « مجلس الملك ومجلس ولي العهد، مفتوحان لكل مواطن، ولكل من له شكوى أو مظلمة، ومن حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يُعرض

الحق في حرمة المسكن

للمساكن على اختلافها أنواعها حرمة، وهذا مثبت من قوله سبحانه وتعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ إِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمُ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ) [النور: ٢٧- ٢٨].

ولا يقتصر الحق في حرمة المسكن على عدم دخولها إلا بإذن أصحابها، بل إن الأمر يتجاوز ذلك إلى تحريم التنصت والتجسس والاطلاع على بيوت الغير خلسة دون علمهم، ففي الحديث الصحيح: « لو أن رجلاً اطلع عليك بغير إذن فحذفته بحصًا، ففقأت عينه ما كان عليك من جناح ». (متفق عليه، صحيح البخاري، برقم ٦٩٠٢، وصحيح مسلم، برقم ٢١٥٨).

وقد أكد النظام الأساسي للحكم على الحق في حرمة المسكن في المادة (٣٧) منه، التي تنص على أن: « للمساكن حرمتها، ولا يجوز دخولها بغير إذْنِ صاحبها ولا تفتيشها، إلا في

الحق في التعلم والتعليم

يعتبر هذا الحق من أهم الحقوق وأجلها كونه يرتبط بطبيعة الإنسان العاقل والمفكر، وكونه الوسيلة التي من خلالها يصل الفرد إلى معرفة الحق وتمييزه عن الباطل، فلهذا الحق أساس شرعي يتمثل في أن طلب العلم فريضة على كل مسلم بحسب الحاجة إلى ذلك العلم، وأن العلم الشرعي يحتاجه كل مسلم، فهو عبادة محضة يوجب على صاحبها الإخلاص

وقد ألزم النظام الأساسي للحكم الدولة بتوفير الحق في التعليم في المادة (٣٠) منه، والتي تنصُّ على أن: « توفر الدولة التعليم العام، وتلتزم بمكافحة الأمية ».

الرجوع لخريطة الوحدة ٩

حق الكفالة لمن عجز الجميع عن كفالته

إن ما يميز المجتمع المسلم عن غيره من المجتمعات الأخرى أنه مجتمع متضامن ومتكافل، فالقوي فيه يرحم الضعيف، الغني يعطف على الفقير من خلال الزكاة، والصدقات الجارية وأعمال البر والتقوى، وهذا ما تأكد في الحديث الشريف « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » (متفق عليه وصحيح البخاري برقم٦٠١١ وصحيح مسلم برقم ٢٥٨٦). لذا، فإذا عجز أي من أفراد المجتمع أن يكفل أخاه المسلم، أو أنه قد رفض ذلك، فإنه يقع لزاماً على الدولة أن تكفل الضعفاء والفقراء من رعاياها، وأن تقوم بتسديد ديونهم التي يعجزون عن تسديدها لسبب مشروع ومقبول. وفي حديث لأبي هريرة أن النبي - ﷺ - قال: «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فمن توفي وعليه دين فعليَّ قضاؤه، ومن ترك مالاً فهو لورثته». (متفق عليه، صحيح البخاري، برقم ٢٢٩٨، وصحيح مسلم، برقم ١٦١٩).

حق الرعاية الصحية

يتمثل هذا الحق في تقديم العلاج والدواء لمن يحتاجه، ضماناً لمجتمع سليم، معافىً من العلل والأمراض والأوبئة، لذا فقد نصَّت **المادة (٣١)** من النظام الأساسي للحكم على أن تُعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن

الرجوع لخريطة الوحدة ٩

واجب البناء

يعتبر الفرد المسلم عضواً في جسد أمته، ويجب عليه بهذه الصفة أن يكون عنصراً صالحاً يساهم بفعالية في بناء وطنه ومجتمعه. والصلاح له نوعان: فإمَّا أن يكون صلاح الدين، وهذا يكون عادةً في المسلم الذي يرجو الله واليوم الآخر، وإمَّا أن يكون صلاح الدنيا، والذي يقوم على تعزيز انتماء الفرد المسلم لوطنه وبلده، من خلال القيام بكل عمل صالح يستفيد منه الإنسان، في عقله، أو نفسه، أو روحه، أو جسمه.

كما يدخل في إطار واجب البناء واجب العمران، حيث يعتبر هذا الواجب مكملاً لواجب البناء وخادماً له، والمقصود بالعمران هنا جميع الأعمال التي تسهم في تعمير الأرض من أعمال صناعية وتجارية وزراعية وأعمال خدماتية وإدارية وتنظيمية، حيث قال الحق سبحانه وتعالى: (هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ). [هود:٦١]

ويقول إلكيا الهراس قوله تعالى: «(وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا). [هود:٦١] يدل على وجوب عمارة الأرض، فإنَّ الاستعمار طلب العمارة، والطلب المطلق من الله للوجوب ».

كما حدَّثنا قتيبة أبو عوانة، عن قتادة، عن أنس، عن النبي - ﷺ - قال: « ما من مسلم يغرس غرساً، أو يزرع زرعاً فيأكل منه إنسان، أو طير، أو بهيمة، إلا كانت له صدقة ». (متفق عليه، صحيح البخاري برمق٣٣٢٠، وصحيح مسلم برقم ١٥٥٣). فمن يبني بُنياناً يُستفاد منه فله أجر.

وعن معاذ بن أنس _رضي الله عنه_، عن رسول الله _ﷺ_ أنه قال: « من بنا بُنياناً من غير ظلم ولا اعتداء، أو غرس غرساً في غير ظلم ولا اعتداء، كان له أجر جار، ما انتفع به من خلق الرحمن تبارك وتعالى ».

وحتى إماطة الأذى عن الطريق وأماكن الاجتماعات واللقاءات والترفيه له أهمية خاصة في الإسلام، إذ يقول عليه الصلاة والسلام: « عُرضت عليَّ أعمال أمتي، حسنها وسيّئها، فوجدت في محاسن أعمالها الأذى يُماط عن الطريق، ووجدت في مساوئ أعمالها النخاعة تكون في المسجد لا تُدفن ». (رواه مسلم، برقم ٥٥٣).

واجب الحراسة

إن كل بناء مكتمل يتطلب عناية وحراسة، وإلا تداعى وتعرض للخراب والدمار، لذا يقع على كل من الدولة والأفراد واجب حراسة البناء الذي قاموا بتشييده والمحافظة عليه من أن يجني عليه جان .

وواجب الحراسة له أهمية كبرى، كما قال أبو حامد الغزالي: « فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو القطب الأعظم في الدين، وهو المهمُّ الذي ابتعث الله له النبيين أجمعين، ولو طوي بساطه، وأهمل علمه وعمله لتعطلت النبوة، واضمحلَّت الديانة، وعمّت الفترة، وتفشَّت الضلالة، وشاعت الجهالة، واستشرى الفساد، واتسع الخرق، وخربت البلاد، وهلك العباد، ولم يشعروا بالهلاك إلا يوم التَّناد ». (إحياء علوم الدين، ٣٠٣/٢)

وقد تكرس واجب الحراسة شرعاً في قوله سبحانه وتعالى: (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ). [آل عمران: ١٠٤]. فالحراسة هي سبب البقاء والنجاة من عقاب الله عز وجل، بقوله تعالى: (فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ). [الأعراف: ١٦٥].

كما أن الحراسة هي سبب النصر والتمكين، بقوله تعالى: (وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴿٤٠﴾ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ). [الحج: ٤٠-٤١].

وقد أكد النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو من واجبات الدولة، وذلك في المادة (٢٣) بالقول: « تحمي الدولة عقيدة الإسلام وتطبق شريعته، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتقوم بواجب

واجب إقامة الحدود والعقوبات المشروعة

يُعتبر هذا الواجب علاجاً لا مفرَّ منه لبعض القضايا والتصرفات التي لا يُجدي فيها التوجيه والنصح، ولا يقتصر هذا الواجب على الدولة فحسب، بل يمتد إلى الأفراد، فيُعتبر واجباً عليهم في حدود سلطات التأديب التي أنيطت بالآباء، والأمهات، والمعلمين.

وقد جاء في فضيلة إقامة الحدود على الوجه المشروع نصوص عديدة، منها: حديث أبي هريرة _رضي الله عنه_أن النبي _ﷺ_ قال: « حد يُقام في الأرض، خير للناس من أن يُمطَروا ثلاثين أو أربعين صباحاً ». (رواه الإمام أحمد في المسند ٣٦٢/٢).

واجب الجهاد في سبيل الله

يعد الجهاد فريضة إسلامية تقررت بالكتاب والسنة والإجماع، والغرض منه إعلاء كلمة الله بين الأمم في كافة بقاع الأرض. وقد قال القرطبي عند قوله تعالى: (وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) [النساء:٧٥]: « حضٌّ على الجهاد، وهو يتضمن تخليص المستضعفين من أيدي الكفرة المشركين الذين يسومونهم سوء العذاب، ويفتنوهم عن الدين، فأوجب تعالى الجهاد لإعلاء كلمته، وإظهار دينه، واستنقاذ

الرجوع لخريطة الوحدة ٩

واجب محاربة التيارات الفكرية المنحرفة والسلوكيات الشاذة

يفرض على المسلم واجب شرعي بأن يحارب مثل هذه التيارات الفكرية المنحرفة، وأن لا يسمح لها بالانتشار داخل المجتمع، وأن يقوم بسد المنافذ أو المعابر التي يمكن أن يستغلها دعاة السوء والضلالة كوسائل الإعلام ومناهج التعليم، ووسائل النشر المختلفة .فهذا واجب ديني ووطني على كل مواطن كما في الحديث الشريف « ألا كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته ». وعَن عبد الله بن عمر _رضي الله عنهما_ أنه سمع رسول الله _ﷺ_ يقول: « كلكم راع ومسؤول عن رعيته فالإمام راع وهوَ مسؤول عن رعيته والرجل في أهله راع وهو مسؤول عن رعيته والمرأة في بيت زوجها راعية وهي

واجبات الدولة الإسلامية

يدخل ضمن مفهوم الواجبات العامة الالتزامات، والمسؤوليات الملقاة على عاتق الدولة، والتي ينبغي عليها القيام بها لمصلحة الأفراد، حيث يأتي في مقدمة هذه الالتزامات حماية العقيدة والمقدسات الإسلامية، من خلال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، والدفاع عن الأماكن المقدسة، وصيانة حرمتها وأعمارها، والدفاع عن قضايا وشؤون المسلمين في المحافل الدولية).

كما يدخل ضمن واجبات الدولة: تقوية ودعم التضامن العربي الإسلامي، مالياً وسياسياً ومعنوياً من خلال المؤسسات، والهيئات الأهلية، والإقليمية، والدولية، وأيضاً توثيق أواصر الأسرة، والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية، ورعاية جميع أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكَاتهم وقدراتهم، وتعزيز الوحدة الوطنية، ومنع كل ما يؤدي إلى التفرقة، والفتنة، والانقسام، وحماية عقيدة الإسلام، وتطبيق شريعته، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

كما يفرض على الدولة الإسلامية حماية حقوق الإنسان وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتحقيق التنمية المستدامة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك وفق خطة علمية مدروسة ومُعدة مسبقاً، وكفالة حق المواطن وأسرته في الظروف الاستثنائية وحالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وتوفير فرص العمل لكل الشباب القادر على العطاء، ووضع الأنظمة والتشريعات التي تحمي كلاً من العامل وصاحب العمل، ورعاية العلوم والآداب والثقافة وتشجيع

واجبات الفرد في الدولة الإسلامية

تضمن النظام الأساسي للحكم مجموعة من الواجبات التي تلقى على المواطن السعودي لصالح دولته أهمها مبايعة الملك على كتاب الله وسنة رسوله وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره، وتربية أفراد الأسرة على أسس وأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، وما توجبه على المرء من الولاء والطاعة لله ولرسوله الأمين وللحاكم ولأولي الأمر، والحفاظ على الأموال العامة من أي اعتداء عليها، والدفاع عن الوطن وإعلاء راية العقيدة الإسلامية.

كما يلتزم المواطن السعودي بالالتزام بالتعبير بالكلمة الطيبة في وسائل الإعلام وبأنظمة الدولة، وحظر ما يؤدي إلى الفتنة والانقسام أو مس بأمن الدولة وعلاقاتها العامة، أو الإساءة إلى كرامة الإنسان وحقوقه، وأخيراً، يلتزم المقيمون في المملكة العربية السعودية بأنظمتها، وعليهم مراعاة قيم المجتمع السعودي واحترام تقاليده ومشاعره

انتهت الوحدة التاسعة -الرجوع لخريطة الوحدة ٩

الجامعة السعودية الالكترونية
Saudi Electronic University

الخريطة الذهنية التفاعلية الوحدة العاشرة

القانون الدستوري ١٠

٢٠١٨

وجود هذه الايقونة ( ) يدل على وجود تفصيل أكثر في الصفحات التالية

أولاً: مفهوم السلطة وعلاقتها بالقانون

يتمثل مفهوم السلطة من خلال ثلاث مستويات

١ القوة

٢ القانون

٣ الشرعية

ثانياً: مبدأ الفصل بين السلطات

يقوم على ٣ مرتكزات

تقسيم السلطات العامة في الدولة

• إلى ثلاث سلطات السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية

تحديد الأشخاص القائمين على إدارة كل سلطة

قيام كل سلطة بمراقبة السلطات الأخرى

صور مبدأ الفصل بين السلطات

- الفصل الجامد بين السلطات
- الفصل المرن بين السلطات

مزايا الفصل بين

انتقادات وجهت

ثالثاً: توزيع السلطات في المملكة العربية السعودية

السلطة التنظيمية (التشريعية)

- مجلس الشورى
- مجلس الوزراء

السلطة التنفيذية

- الملك
- مجلس الوزراء

السلطة القضائية

- محكمة الدرجة الأولى
  - محاكم الدرجة الاولى (المحاكم العامة، والمحاكم الجزائية، ومحاكم الأحوال
- محكمة الاستئناف
- المحكمة العليا

ملاحظة:
التفصيل
المدرج ادناه هو عبارة عن نص شبه كامل للوحدة جرى تقسيمه على شكل شرائح ، وتلوين بعض الجمل المهمة والبارزة ،حتى تساعد على الاستذكار بشكل افضل .

مع تحيات السفياني

أولاً: مفهوم السلطة وعلاقتها بالقانون

تعريف السلطة

تُعرَّف السلطة على أساس أنها القدرة على الفعل الإرادي، فهي تدل في المجال السياسي على ظاهرة الأمر والخضوع التي تؤدي إلى إيجاد علاقات غير متكافئة بين الحاكمين والمحكومين. وتعتبر السلطة من **المعطيات المباشرة للوجدان العام**، إذ يتكلم الفلاسفة عن وجود **ميل فطري** لدى الأشخاص في المجتمع نحو **الخضوع لقوة منظمة** .

ويمكن تحليل مفهوم السلطة **من خلال ثلاثة مستويات** تتكامل فيما بينها.

المستوى الأول يتمثل بالقوة، أي القدرة على الإكراه، **والمستوى الثاني يتمثل بالقانون**، إذ يجب أن تخضع القوة التي تحملها السلطة إلى قاعدة قانونية تقنّنها وتحدد الأشخاص الذين يمارسونها، وهذا الخضوع للقوة التي تجيزها ممارسة السلطة إلى قاعدة القانون يشكل الأساس في تحديد مفهوم الدولة القانونية، في حين يتمثل **المستوى الثالث بالشرعية** التي تقوم على أساس إدخال مبدأ الرضا العام ضمن معطيات السلطة والاعتراف بها وبالأشخاص الذين يمارسونها .

لذا، تُعرَّف السلطة بأنها: **قدرة القادة السياسيين، أو الدينيين (العلماء) بأن يجعلوا الناس يعملون أشياء لا يمكن لهم القيام بها من تلقاء أنفسهم، وبمعنى آخر، أن يكون لدى هؤلاء القادة صفة أساسية، وهي القدرة على ممارسة القوة.**

العلاقة بين السلطة والقانون:

إن المصلحة العامة التي هي محور اهتمام الحياة الجماعية، والتي أيضاً تحدد أهداف الأفراد، وآمالهم المستقبلية **لا تتحقق تلقائياً**، فهي تتطلب من الأفراد أن يسلكوا فيما بينهم أنماطاً معينةً من السلوك، التي يجب أن **لا تهدد المصلحة العامة**، ولا تمنع دون تطورها، وقواعد السلوك هذه هي القانون. **فالقانون هو عبارة عن ظاهرة اجتماعية، يرتبط وجوده بوجود الجماعة، ينشأ معها ويتطور بتطورها**.. إلا أن القانون يبقى دائماً بحاجة **إلى قوة لضمان تطبيق نصوصه، تتولاها السلطة العامة**، والتي تمارس المهامَّ التالية:

أن تقوم السلطة بمهمة استنباط فكرة القانون بالشكل التي ترد في وجدان أفراد المجتمع وضمائرهم، وتضعها موضع التنفيذ، وهذا الأمر يتطلب تحديد الفكرة ابتداء وبلورتها على شكل قواعد سلوك عامة ومجردة تطبق على جميع الأفراد على قدم المساواة تسمى **قوانين وأنظمة**.

أن تضمن تنفيذ تلك القواعد السلوكية في القوانين والأنظمة التي تحكم سلوك الأفراد وذلك من خلال التصدي لكل محاولة للخروج عنها مستخدمة في ذلك قوتها المادية عند الحاجة.

من هنا يقوم مبدأ **التلازم بين فكرة السلطة وفكرة القانون، فالسلطة طالما بقيت أمينةً لفكرة القانون التي تعيش في ضمير الأفراد، وتطبقها دون تعسف أو إكراه، فإنها تجد سندها النفسي لدى الأفراد دون صعوبة، وتُبقي على شرعيتها، وقبول الأفراد لها، ولكن عندما يبدأ سلوك هذه السلطة يتعارض مع ما توجبه فكرة القانون من نصوص وأحكام، فإنها ستتعرض لاحتمالات عدم الرضا عنها، وفقدانها لشرعيتها الدستورية**

الرجوع لخريطة الوحدة ١٠

ثانياً: مبدأ الفصل بين السلطات

تعود الجذور التاريخية لهذا المبدأ إلى عصر **الفلسفة الإغريقية**، حيث ارتبط باسم الفقيه **الفرنسي مونتيسكيو «Montesquieu»**، والذي كان لكتاباته وآرائه الفقهية دور كبير في إبراز هذا المبدأ وإخراجه إلى حيز الوجود من أجل تنظيم العلاقة بين السلطات العامة في الدولة ومنع الاستبداد بالسلطة. ويقوم هذا المبدأ **على فكرة أن وظائف الدولة يجب أن تتوزع على هيئات مختلفة ومستقلة، مع إقامة التوازن بينها، لكي لا تتفرَّد إحداها بالحكم، مما قد يؤدي إلى وقوع اضطرابات، وثورات ضد السلطة المطلقة.**

ويقوم مبدأ الفصل بين السلطات على المرتكزات التالية:

تقسيم السلطات العامة في الدولة إلى ثلاث سلطات: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وتحديد المهام الأساسية التي تضطلع بها كل سلطة على حدة.

تحديد الأشخاص القائمين على إدارة كل سلطة **بشكل مستقل عن السلطات الأخرى** لأنها لو تجمعت في يد هيئة واحدة لأدى ذلك إلى الاستبداد وتركيز السلطة.

قيام كل سلطة بمراقبة السلطات الأخرى أثناء مباشرتها لمهام عملها وذلك لغايات إيقافها عند الحدود المقررة لها إذا اقتضى الأمر ذلك حتى لا تتجاوزها إلى الاعتداء على السلطات الأخرى، فالسلطة هي التي تحد السلطة.

من هنا يمكن تعريف **مبدأ الفصل بين السلطات بأنه: توزيع وظائف الدولة على هيئات منفصلة، تستقل كل منها عن الأخرى في مباشرة وظيفتها، بحيث يتحقق داخل الدولة سلطة تشريعية (تنظيمية)، تتمثل مهامُّها في وضع القوانين (الأنظمة)، وسلطة تنفيذية تتمثل مهامُّها في تنفيذ القوانين (الأنظمة)، وسلطة قضائية تتمثل مهامُّها في الفصل في النزاعات والخصومات التي قد تنشأ عن تطبيق القانون.**

مزايا مبدأ الفصل بين السلطات

إن الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات يؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية، نوردها بما يلي:

صيانة الحقوق والحريات ومنع الظلم والاستبداد، فأي تركيز للسلطات في هيئة واحدة من شأنه أن يؤدي إلى **التعسف في استعمال السلطة وإساءة استعمالها بشكل فردي مطلق**، وهذا بدوره يؤثر سلباً على حقوق الأفراد وحرياتهم.

إتقان الدولة لوظائفها وحسن سير العمل في أجهزتها المختلفة، فتوزيع المهام والواجبات بين عدة سلطات في الدولة يضمن تحقيق قدر من **التخصص في مجال العمل**، فتعتني كل السلطة بعملها وتتقنه.

احترام القوانين وضمان حسن تطبيقها، فعندما تنصرف كل سلطة إلى تنفيذ المهام المطلوبة منها ضمن إطار مبدأ الفصل بين السلطات، فإن كل سلطة تهتم **بتطبيق القوانين والأنظمة ذات الصلة بعملها.**

تجسيد الديمقراطية، حيث يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات من **الركائز الأساسية التي تقوم عليها الدولة الديمقراطية**، فتوزيع السلطات بين هيئات مختلفة سيساعد على **ترقية الفكر الديمقراطي**

صور مبدأ الفصل بين السلطات

يُقسَّم مبدأ الفصل بين السلطات إلى صورتين: الفصل الجامد بين السلطات، والفصل المرن بين السلطات.

فبالنسبة **للفصل الجامد بين السلطات**، هو الفصل الذي تكون به كل سلطة من سلطات الدولة **مستقلةً** استقلالاً كاملاً ومطلقاً عن بعضها البعض، بحيث لا يكون هناك أيُّ مظهر من مظاهر التعاون أو التداخل بين السلطات، **كما هو الحال في النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية.**

أمَّا الفصل المرن بين السلطات، فهو الفصل الذي يقوم على أساس **وجود قدر من التعاون والتداخل** بين سلطات الدولة، **وتحديداً السلطتين: التشريعية، والتنفيذية**، حيث تمارس كل سلطة اختصاصات وصلاحيات في مواجهة السلطة الأخرى، كما هو الحال في **النظام الديمقراطي النيابي. فالوزراء في ظل نظام الفصل المرن** بين السلطات يمكن أن يتم اختيارهم من قِبَل البرلمان، كما يمكن أن تشارك السلطة التنفيذية في ممارسة السلطة التشريعية؛ كالمبادرة بتقديم مشاريع قوانين، وحلّ البرلمان الذي يحق له بدوره سحب الثقة من الحكومة

الانتقادات الموجهة إلى مبدأ الفصل بين السلطات:

إذا كان المبدأ المذكور قد ناصره البعض، فإن هناك من عارضه، ووجَّه إليه الانتقادات التالية:

أن السلطة هي عبارة عن مجموعة كلية من المهام والمسؤوليات التي لا تقبل **التجزئة**، فهي كالإنسان تماماً **لا يمكن فصل أي جزء منه** وإلا تعطلت كامل وظائفه، كما أن توزيع السلطات بين هيئات مختلفة في الدولة من شأنه أن يعمل على **تفتيت** السلطة بشكل يؤدي إلى إضعاف كل منها.

أن توزيع السلطة على هيئات متعددة من شأنه أن يسهم في التهرب من المساءلة والمحاسبة لتلك السلطات خاصة في الأنظمة السياسية التي يطغى فيها **حزب سياسي واحد** على جميع السلطات في الدولة، فتنفرد السلطة التشريعية بوضع القوانين والأنظمة كما تشاء وتهوى، ولا تلتزم السلطة التنفيذية بتنفيذها ولا السلطة القضائية بتطبيقها على المنازعات المعروضة أمامها.

الرجوع لخريطة الوحدة ١٠

ثالثاً: توزيع السلطات في المملكة العربية السعودية

تُقسم السلطات في المملكة العربية السعودية إلى ثلاث سلطات، هي: السلطة التنظيمية (التشريعية)، التي تتكون من: مجلس الشورى، ومجلس الوزراء، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، حيث سنقوم في هذه الوحدة بالتعريف بهذه السلطات بشكل موجز، على أن نتناولها بشكل موسع ومفصل في الوحدات القادمة.

السلطة التنظيمية (التشريعية)

أسندت السلطة التنظيمية في بداية الأمر **لمجلس الشورى عند تشكيله لأول** مرة **عام ١٣٤٦** هـ، **قبل أن ينتقل الجزء الأكبر منها إلى مجلس الوزراء، حيث تختص هذه السلطة بوضع الأنظمة واللوائح وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية، وتمارس هذه السلطة اختصاصاتها ومهامها وفقاً للنظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية لعام ١٤١٢ هـ، ونظام مجلس الوزراء لعام ١٤١٤، ونظام مجلس الشورى لعام ١٤١٢ هـ.**

ويُعتبر مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية بمثابة **السلطة التشريعية أُحادية المجلس**، ويتألف **من ١٥٠ عضوا**ً ورئيس المجلس، يتم تعيينهم جميعاً من قِبَل الملك لفترة أربع سنوات، وينبغي أن يكون نصفهم أعضاء جدد.

وفي البداية، **كان عدد أعضاء مجلس الشورى ٦٠ عضوا**، قبل أن يتم زيادة عدد الأعضاء ليصبحوا **١٢٠** عضوا، ومن ثم **١٥٠ عضواً موجودين حالياً في المجلس ويتم اختيارهم من قبل الملك** على أن **لا يقل تمثيل المرأة فيه عن ٢٠%** من عدد الأعضاء، وذلك عملا بأحكام المادة **(٣)** من نظام مجلس الشورى لعام ١٤١٢ هـ. ويوجد في مجلس **الشورى ١٢ لجنة** يتعاملون مع قضايا مختلفة متعلقة بحقوق الإنسان، والتعليم، والثقافة، والمعلومات، والمسائل الصحية والاجتماعية، والخدمات، والمرافق العامة، والشؤون الخارجية، والأمن والإدارة، والشؤون الإسلامية، والاقتصاد والصناعة والمال .

وتكمن المهمة الأساسية لمجلس الشورى **في تقديم المشورة والرأي الاستشاري للملك فيما يتعلق بالسياسات العامة للدولة والتي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء** وذلك سنداً لأحكام المادة **(١٥)** من نظام مجلس الشورى، حيث تشمل مهام **المجلس مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودراسة الأنظمة واللوائح، واقتراح ما يراه بشأنها وتفسير الأنظمة. كما يقوم المجلس بدراسة القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات،** ويقوم بإصدار الأنظمة اللازمة وتعديل القائم منها بعد الحصول على موافقة الملك عليها بموجب مرسوم ملكي، لتُنشر فيما بعد في **الجريدة الرسمية لغايات دخولها حيز النفاذ.**

وتتم مناقشة المسائل السياسية في مجلس الشورى بموجب أمر ملكي أو بناء على دعوة من أعضاء المجلس، حيث يكون قرار المجلس رسمياً بعد تصويت الأغلبية لصالحه، **ثم يُحوَّل إلى رئيس الوزراء (الملك أو نائبه) لينظر فيه مجلس الوزراء، فإذا وافق كلا المجلسين (مجلس الشورى ومجلس الوزراء) على قرار ما، يتم** إرساله إلى **الملك للمصادقة عليه، وفي حالة عدم الموافقة، يقرر الملك ما يراه مناسبا .**

مجلس الوزراء

ويتطلب اقتراح قانون ما، أو سياسة، أو مسودة تعديل ما مجموعه ١٠ من أعضاء مجلس الشورى على الأقل، حيث يقوم المجلس بدراسة القوانين، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، والامتيازات،

الرجوع لخريطة الوحدة ١٠

السلطة التنفيذية

تتمثل السلطة التنفيذية في المملكة العربية السعودية **بالملك، ومجلس الوزراء**، حيث يتولى الملك رئاسة مجلس الوزراء، ويعاونه في مهامِّ عمله أعضاء المجلس، ويُعيّن الوزراء، وتتم إقالتهم بموجب مرسوم ملكي لفترة أربع سنوات، والعديد منهم من أفراد العائلة المالكة.

وقد حددت المادة **(٥٦)** من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية **صلاحيات مجلس الوزراء فيما يتعلق بإدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية وعملية تنظيم الأجهزة الحكومية المختلفة وضمان والتنسيق والتعاون بينها. كما تضمن النظام الأساسي الشروط الواجب توافرها في الوزراء لغايات تعيينهم في مجلس الوزراء، وسلطاتهم وصلاحياتهم الدستورية، وآلية محاسبتهم وكافة الأمور الأخرى ذات الصلة بمهام عملهم الوزاري.**

أما مكتب الملك فيُسمَّى **الديوان الملكي**، حيث تتم فيه مناقشة كافة المسائل التشريعية المقدمة، أو الصادرة بموجب مراسيم ملكية، ويجوز للمواطنين اللجوء إلى الديوان الملكي للاحتجاج على أمر من الأمور ذات الصلة بإدارة الدولة، وعرض مشاكلهم وشكواهم على الملك قاصدين حلها.

وقد أصدر الملك الراحل فهد بن عبد العزيز نظام مجلس الوزراء لعام ١٤١٤هـ، والذي يعتبر الملك هو رئيس الوزراء، ويعطي مجلس الوزراء **صلاحيةً كاملةً على كافة المسائل التنفيذية والإدارية**، بما فيها مراقبة تطبيق الأنظمة، والقوانين الداخلية والقرارات، وإنشاء المؤسسات العامة وتنظيمها، ومتابعة تنفيذ خطة التنمية العامة، وتشكيل اللجان للإشراف على سير عمل الوزراء، والوكالات الحكومية.

ويتم تعيين الوزراء، وقبول استقالاتهم، وإقالتهم من مناصبهم في المملكة العربية السعودية **بموجب مراسيم ملكية** لفترة أربع سنوات، أو لغاية إقالتهم، وتكون قرارات مجلس الوزراء نافذةً بعد موافقة الملك عليها.

السلطة القضائية

يستند النظام القضائي في المملكة العربية السعودية على الشريعة الإسلامية، حيث تنص المادة **(٤٦)** من النظام الأساسي للحكم أن **القضاء سلطة مستقلة**، وأنه لا سلطان على قرارات القضاة **سوى الشريعة الإسلامية**. كما يكفل النظام الأساسي في المادة **(٤٧)** منه لكل من المواطن والأجنبي المقيم حق التقاضي، على أن يكون الإفتاء في المملكة مستنداً على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ.

ويمثل السلطة القضائية في المملكة العربية السعودية مجلسٌ يسمى **مجلس القضاء الأعلى والذي يتألف من ١٢ قاضاً يقوم الملك بتعيينهم** على ضوء توصيات أعضاء المجلس وتنسيباتهم. **فالملك يعتبر المرجع القضائي الأخير**، إذ يثبت له الحق الدستوري في **منح العفو**، في حين **يحق لمجلس القضاء الأعلى تعيين القضاة ونقلهم وترقيتهم وعزلهم**

ويتألف نظام المحاكم السعودية من ثلاثة مستويات، وأكثرها عدداً وأهميةً هي **محاكم الدرجة الأولى**، التي تنظر في **أغلب القضايا** في النظام القانوني في الدولة، وتتألف من **المحاكم العامة، والمحاكم الجزائية، ومحاكم الأحوال الشخصية، والمحاكم التجارية والعُمَّالية**، وفي المستوى الثاني هناك **محاكم الاستئناف**، التي تقبل الطعن بالأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى، وفي المستوى **الثالث المحكمة العليا**، والتي هي أعلى محكمة في النظام القضائي السعودي

وبالإضافة إلى القضاء الشرعي السعودي، هناك **ديوان المظالم الذي ينظر في القضايا المتعلقة بالحكومة باعتباره يمثل القضاء الإداري السعودي**، كما يوجد في النظام القضائي السعودي لجان متعددة ضمن وزارات الدولة، وغرف التجارة فيها، يُسند إليها مهمة **الفصل في بعض أنواع النزاعات القانونية؛ كالنزاعات العُمَّالية**.

انتهت الوحدة العاسرة -الرجوع لخريطة الوحدة ١٠

الجامعة السعودية الالكترونية
Saudi Electronic University

الخريطة الذهنية التفاعلية

القانون الدستوري

الوحدة الحادية عشر

١١

وجود هذه الايقونة ( ) يدل على وجود تفصيل أكثر في الصفحات التالية

٢٠١٨

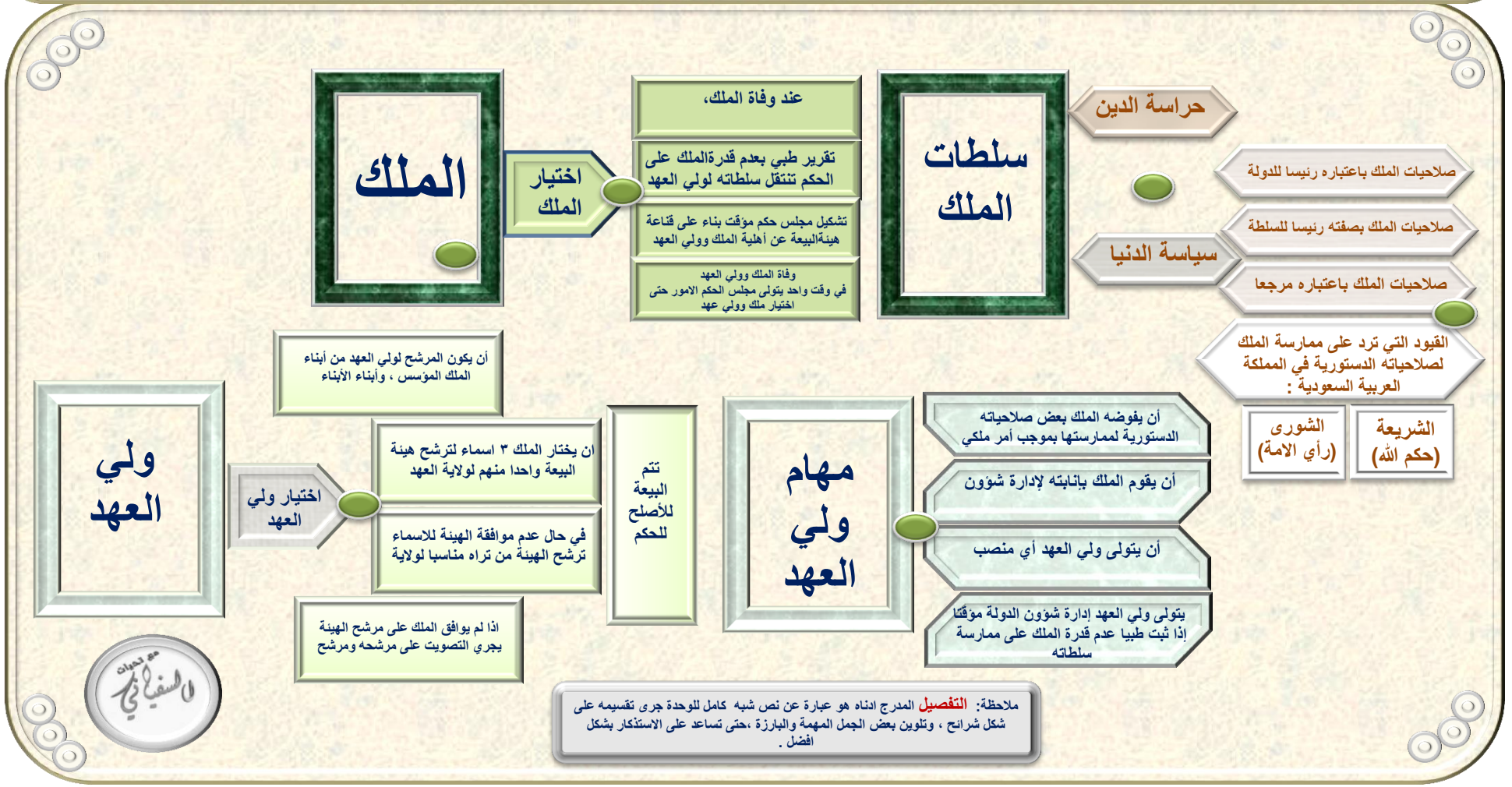

ملاحظة: التفصيل المدرج ادناه هو عبارة عن نص شبه كامل للوحدة جرى تقسيمه على شكل شرائح ، وتلوين بعض الجمل المهمة والبارزة ،حتى تساعد على الاستذكار بشكل افضل .

الملك

معلومة:
يختلف منصب الملك في المملكة العربية السعودية عن باقي الأنظمة الملكية؛ بأنَّه يُلقَّب بخادم الحرمين الشريفين، وبأنه يستمد سلطاته وصلاحياته من كتاب الله الحكيم، وسنة نبيه _ﷺ_، وهذا ما يدعونا إلى التعرف على الأحكام الدستورية والدينية الخاصة بكل من الملك وولي العهد في السعودية، وما يميزهما عن الملوك في باقي الدول ذات النظام الملكي.

أولاً: الملك في المملكة العربية السعودية

لكل دولة رئيس يسمى حسب نظام الحكم السائد فيها، فإذا كان نظام الحكم جمهورياً سمي رئيس الدولة رئيساً، وإذا كان نظام الحكم فيها ملكياً فإن التسميات تتعدد حسب وصف الحاكم لنفسه، فقد يسمى ملكاً كما هو الحال في السعودية والأردن، وقد يسمى سلطاناً كما هو الحال في عُمان وبروناي، وقد يسمى أميراً كما هو الحال في قطر والكويت .

وتتولى دساتير الدولة وأنظمتها الملحقة بها تحديد الشروط الواجب توافرها في رئيس الدولة سواء من حيث السن أو المؤهلات العقلية أو السياسية وذلك في الدول الجمهورية. أما دساتير الدول الملكية فتركز بصورة أساسية على الشرط الوراثي، وبأن سلالة المُلك تكون محصورة في أسرة واحدة هي الأسرة الحاكمة، تنتقل بالوراثة بعد وفاة الحاكم إلى التالي على العرش حسب الترتيب المشار إليه في دستور كل دولة .

وفي المملكة العربية السعودية، فإن المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم تنص على أن « المملكة العربية السعودية دولة إسلامية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله - ﷺ -، ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض ».

كما نصّت المادة (٥) من نظام الحكم على أن: « نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي، وأن الحكم فيها يكون من أبناء الملك المؤسِّس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، وأبناء الأبناء، حيث يُبايع الأصلح منهم للحكم، على كتاب الله تعالى، وسنة رسوله - ﷺ -».

« ويطلق على رئيس الدولة في المملكة العربية السعودية لقب الملك، ومنذ عام ١٤٠٧ هـ، قام الملك فهد – طيب الله ثراه – بإضافة عبارة خادم الحرمين الشريفين لتسبق لقب الملك، فيقال خادم الحرمين الشريفين الملك، وهذه الإضافة تنسجم مع طبيعة نظام الحكم في المملكة العربية السعودية بأنها دولة إسلامية دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله الكريم ﷺ »

كما تتناسب هذه الإضافة مع الواجبات الدينية والإسلامية التي ألزم النظام الأساسي للحكم الدولة السعودية القيام بها، فقد نصت المادة (٢٣) من النظام الأساسي على أن: « تحمي الدولة عقيدة الإسلام، وتطبق شريعته، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتقوم بواجب الدعوة إلى الله ». كما نصَّت المادة (٢٤) من ذات النظام على أن: « تقوم الدولة بأعمار الحرمين الشريفين وخدمتهما، وتوفر الأمن والرعاية لقاصِديْهما بما يُمكّن من أداء الحج والعمرة، والزيارة بيسر وطمأنينة ».

الرجوع لخريطة الوحدة ١١

اختيار الملك في المملكة العربية السعودية

ينص كلٌّ من نظام هيئة البيعة، والنظام الأساسي للحكم، في المملكة العربية السعودية على ضرورة توافر شرطين اثنين فيمن يُبايَع ملكاً على البلاد، هما: شرط الوراثة، وشرط الأصلح للحكم. إلا أنه وفي حالات معينة تتدخل هيئة البيعة في اختيار الملك بصورة مباشرة، وذلك في حالات استثنائية أربع، هي:

اختيار الملك

الحالة الأولى:

عند وفاة الملك، تقوم هيئة البيعة بالدعوة لمبايعة ولي العهد ملكاً على البلاد.

الحالة الثانية:

عند صدور تقرير طبي يثبت بصورة قاطعة عدم قدرة الملك على ممارسة سلطاته، تقوم هيئة البيعة بإعداد محضر إثبات بذلك وعندئذ تنتقل مباشرة سلطات الملك بصفة مؤقتة إلى ولي العهد لحين شفاء الملك. فإذا ثبت أن الملك قد تجاوز الأسباب الصحية التي لم تمكنه من ممارسة سلطاته، عندئذ يستأنف الملك ممارسة سلطاته وذلك عملا بأحكام المادة (١١) من نظام هيئة البيعة لعام ١٤٢٧ هـ.

أما إذا أثبت التقرير الطبي أن عدم قدرة الملك على ممارسة سلطاته تعد حالة دائمة، فعلى هيئة البيعة إعداد محضر إثبات لذلك وعندئذ تدعو الهيئة لمبايعة ولي العهد ملكاً على البلاد، على أن تتم هذه الإجراءات في مدة لا تتجاوز أربعة وعشرين ساعة وذلك عملاً بأحكام المادة (١٢) من نظام هيئة البيعة لعام ١٤٢٧ هـ.

الحالة الثالثة:

إذا توفرت القناعة لدى هيئة البيعة بعدم قدرة الملك وولي عهده على ممارسة سلطاتهما لأسباب صحية، عندئذٍ يتولى المجلس المؤقت للحكم إدارة شؤون الدولة، ورعاية مصالح الشعب لحين شفاء أيٍّ منهما. فإذا ثبت أن الملك أو ولي العهد قد تجاوز الأسباب الصحية التي لم تُمكّنه من ممارسة سلطاته، فعلى الهيئة إعداد محضر إثبات بذلك، وعندئذ يستأنفُ أيٌّ منهما ممارسة سلطاته الدستورية.

أما إذا أثبت التقرير الطبي أن عدم قدرة كل من الملك وولي العهد على ممارسة سلطاتهما تعد حالة دائمة، فعلى هيئة البيعة إعداد محضر إثبات بذلك، وعندئذ يتولى المجلس المؤقت للحكم إدارة شؤون الدولة على أن تقوم الهيئة خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام باختيار الأصلح للحكم من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء والدعوة إلى مبايعته ملكاً على البلاد وذلك عملاً بأحكام المادة (١٢) من نظام هيئة البيعة لعام ١٤٢٧ هـ.

الحالة الرابعة:

في حالة وفاة الملك وولي العهد في وقت واحد تقوم هيئة البيعة وخلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام باختيار الأصلح للحكم من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، كما تقوم بالدعوة إلى مبايعته ملكاً على البلاد وفقاً لنظام البيعة والنظام الأساسي للحكم، حيث يتولى المجلس المؤقت للحكم إدارة شؤون الدولة لحين مبايعة الملك الجديد وذلك عملاً بأحكام المادة (١٣) من نظام هيئة البيعة لعام

الرجوع لخريطة الوحدة ١١

سلطات الملك

سلطات وصلاحيات الملك في المملكة العربية السعودية

تقسم صلاحيات الملك في المملكة العربية السعودية إلى صلاحيات دينية وصلاحيات دنيوية، حيث تتمثل صلاحياته الدينية في حراسة الدين ومتابعة شؤونه، في حين تنصرف صلاحياته دنيوية إلى متابعة سياسة الدنيا وإدارة الشؤون العامة للدولة وذلك على النحو التالي :

حراسة الدين

سلطات الملك المتعلقة بحراسة الدين:

إن الحاكم المسلم هو خليفة المسلمين، وإمامهم، وقائدهم في حراسة الدين، فالرسالة الأولى للمملكة العربية السعودية هي نشر الدين الإسلامي في مشارق الأرض ومغاربها، والدفاع عن الإسلام، وعن تعاليمه، وقيمه السامية، فالدين الإسلامي هو دين سلام ومحبة، دين علم وقوة، ودين فضيلة وحضارة.

وفي هذا الصدد لابدَّ من التأكيد على أن الملك في السعودية ليس خادماً للمسلمين فقط في الحدود الجغرافية للمملكة العربية السعودية، ولكنه خادم لهم في كافة أنحاء المعمورة، حيث قال الإمام فيصل بن عبد العزيز: « إننا في هذا البلد قد عاهدنا الله على أنفسنا بأن نكون - بحول الله وقوته - خُدَّاماً لشريعة الله، داعين إلى الله، متعاونين مع كل إخواننا المسلمين في أقطار الأرض لما فيه نصرة هذا الدين، وتحكيم شرع الله، وخدمة شعوبنا، بل وفي نشر العدالة في العالم أجمع ».

كما قال الفيصل بعد أن بايعه أهل الحل والعقد « وأنا من جانبي أبايعكم على اتباع كتاب الله وسنة رسوله وتحكيم الشريعة، وأن أكون خادماً للشرع في جميع الأمور، وأن أسعى بكل ما في إمكاني لحفظ كيان هذا البلد وخدمة مواطنيه فيما يصلح دينهم ودنياهم، وأرجو الله، سبحانه وتعالى، أن يجعلنا وإياكم هداة مهتدين، عاملين بالخير متقين الشر، متبعين كتاب الله وسنة رسوله، وأن يجعلنا من أنصار دينه، وأن يوفقنا دائماً لأتباع ما يجب

سياسة الدنيا

سلطات الملك المتعلقة بسياسة الدنيا:

أناط النظام الأساسي للحكم بالملك العديد من الصلاحيات يمارسها بصفته رئيساً للدولة، ورئيساً لمجلس الوزراء، ومرجعاً للسلطات الثلاث في الدولة، حيث يمارس الملك صلاحياته؛ إمَّا بإرادة منفردة، على شكل أمر ملكي، أو توجيه ملكي، أو بالاشتراك مع مجلس الشورى، أو مجلس الوزراء، وذلك على النحو التالي:

صلاحيات الملك باعتباره رئيسا للدولة:

أنيط بالملك في النظام الأساسي للحكم صلاحيات دستورية هامة يمارسها باعتباره رأس الدولة أهمها أنه يقوم بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقاً لأحكام الإسلام، ويُشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة والسياسة العامة للدولة وحماية البلاد والدفاع عنها، كما يختص الملك باختيار ولي العهد وإعفائه من منصبه، وتكليفه القيام ببعض الأعمال

كما يعتبر الملك القائد الأعلى لكافة القوات العسكرية، وله بهذه الصفة أن يُعين الضباط وأن يُنهي خدماتهم، كما يستقبل الملك ملوك الدول ورؤسائها ويعين ممثليه لدى الدول ويقبل اعتماد ممثلي الدول لديه، ويمنح الملك الأوسمة، ويعلن حالة الطوارئ والتعبئة العامة والحرب، وفي حالة تعرض أمن الدولة وسلامتها للخطر، يحق للملك أن يتخذ من الإجراءات السريعة ما يكفل مواجهة ذلك الخطر حتى يزول .كما يثبت للملك بصفته رئيساً للدولة الحق الدستوري في إصدار الأنظمة وإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية ومنح الامتيازات على اختلاف أنواعها، حيث يمارس هذه الصلاحيات بموجب مراسيم ملكية.

الرجوع لخريطة الوحدة ١١

سياسة الدنيا

صلاحيات الملك بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية:

الملك هو رئيس مجلس الوزراء، ويعاونه في أداء مهامه أعضاء مجلس الوزراء، وبناءً على ذلك يقوم الملك بتعيين نواب رئيس مجلس الوزراء، والوزراء، ويعفيهم من مناصبهم بأمر ملكي، حيث يُعتبر كلٌّ من نواب رئيس الوزراء، والوزراء، مسؤولين بالتضامن أمام الملك عن تطبيق الشريعة الإسلامية، والأنظمة والسياسة العامة للدولة، كما يملك الملك الحق في حلِّ مجلس الوزراء، وإعادة تكوينه. ويعين الملك من هم في مرتبة الوزراء ونواب الوزراء ومن هم في المرتبة الممتازة، ويعفيهم من مناصبهم بأمر ملكي، حيث يعتبر الوزراء ورؤساء المصالح المستقلة مسؤولين أمامه عن الوزارات والمصالح التي يرأسونها وذلك عملا بأحكام المادة (٥٨) من النظام الأساسي للحكم.

كما يترأس الملك جلسات مجلس الوزراء باعتباره رئيساً لمجلس الوزراء، ويعمل على التنسيق بين جميع الوزارات، ومصالح الدولة، ويشرف عليها، كما يراقب الملك تنفيذ كل ما يصدر عن مجلس الوزراء من أنظمة وقرارات، ويقوم الملك بإصدار لوائح داخلية لبعض الهيئات؛ كهيئة الرقابة، والتحقيق، وهيئة التأديب، وديوان المراقبة العامة باعتباره رئيساً لمجلس الوزراء.

صلاحيات الملك باعتباره مرجعا للسلطات الثلاث في الدولة:

لملك في المملكة العربية السعودية مجموعة من الصلاحيات التي يمارسها على مجلس الشورى، فهو الذي يقوم بتعيين أعضائه، وقبول استقالة أي منهم، كما يقوم بحلِّ مجلس الشورى، ويعيد تشكيله.

ويُعيّن الملك رئيس مجلس الشورى، ونائبه، والأمين العام للمجلس، ويصدر اللائحة الداخلية لتنظيم عمل مجلس الشورى، ويعتمد الموازنة السنوية للمجلس، ويحدد قواعد الصرف. كما يقوم الملك أيضاً بدعوة كلّ من مجلس الشورى، ومجلس الوزراء، لاجتماع مشترك لمناقَشة ما يراه من أمور. (موسى، ١٤٠٥هـ).

ويمارس الملك صلاحيات دستورية على السلطة القضائية فيقوم بتعيين القضاة بناء على اقتراح من المجلس الأعلى للقضاء، ويقرر ترقيتهم وعزلهم وإحالتهم على التقاعد وذلك عملاً بأحكام المادة (٥٢) من النظام الأساسي للحكم. كما يُعنى الملك أو من ينيبه بتنفيذ الأحكام القضائية سنداً لأحكام

. القيود التي ترد على ممارسة الملك لصلاحياته الدستورية في المملكة العربية السعودية:

إن الملك الحاكم في السعودية ما هو إلا راع لشعبه ومسئول عن رعيَّته، لذا، فهو مقيد في أحكامه وممارسته لصلاحياته بقيدين رئيسين هما: الشريعة (أي حكم الله)، والشورى (أي رأي الأمة)، حيث يقول الله عز وجل في كتابه الحكيم:

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ

الرجوع لخريطة الوحدة ١١

ولي العهد

ثانياً: وليُّ العهد في المملكة العربية السعودية

تُعتبر ولاية العهد إحدى أهم مرتكزات النظام الملكي السعودي ودعائمه، فهي نظام قائم على توارث الحكم، وانحصار ولاية العرش في أسرة معينة تُسمى الأسرة المالكة. ويعرَّف ولي العهد بأنه ذلك الشخص الذي يحل محل الملك حكماً في حالة غيبته الدائمة عن العرش، فولي العهد يستمد حقه في تولي السلطة وقيادة الدولة بموجب أحكام النظام الأساسي للحكم، حيث تنتقل إليه السلطة في حال تحقق شروطها بسهولة ويسر دون عقبات أو مشاكل .

وتؤول رئاسة الدولة في المملكة العربية السعودية إلى ولي العهد، عند وفاة الملك، أو عند ثبوت عدم قدرته على ممارسة سلطاته، إذ يتولى ولي العهد سلطات الملك عند وفاته بعد أن تتم مبايعته. وتقوم هيئة البيعة بالدعوة إلى مبايعة ولي العهد ملكاً على البلاد، وفقاً لأحكام المادة (٦) من نظام هيئة البيعة، فيُبايع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر، والمنشط والمكره.

أما التكييف الدستوري للبيعة، فهي تتمثل في إبرام عقد يكون طرفاه الملك من جهة والشعب السعودي من جهة أخرى، وتتضمن عملاً متبادلاً يقوم به كلٌ من الحاكم والشعب، فالحاكم يقوم على تحكيم شرع الله في عباده وفي إدارة شؤون الحكم، وفي حين يلتزم الشعب بالسمع والطاعة فيما تمت البيعة عليه، أي على كتاب الله وسنة رسوله

البيعة هي إذاً شرط أساسي ولازم لاكتساب صفة الملك، بحيث لا يحق لولي العهد أن يتولى منصب ملك البلاد دستورياً إلا بعد إتمام إجراءات البيعة

اختيار ولي العهد:

يتم اختيار ولي العهد بالاستناد إلى النظام الأساسي للحكم ونظام هيئة البيعة، حيث نصت المادة (٥) من النظام الأساسي على أن تتم الدعوة لمبايعة الملك واختيار ولي العهد وفقاً لنظام هيئة البيعة وذلك باتباع الإجراءات التالية كما وردت في المادة (٧) من نظام هيئة البيعة السعودي:

أن يكون المرشح لولي العهد من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، وأبناء الأبناء.

أن يختار الملك بعد مبايعته، وبعد التشاور مع أعضاء هيئة البيعة، واحداً أو اثنين، أو ثلاثة، ممن يراه لولاية العهد، ويعرض هذا الاختيار على الهيئة لتقوم بترشيح واحد منهم بالتوافق، لتتم تسميته ولياً للعهد.

في حالة عدم ترشيح الهيئة لأيٍّ من مرشحي الملك، فعليها ترشيح من تراه مناسباً ولياً للعهد.

وفي حالة عدم موافقة الملك على من رشَّحته الهيئة، فعلى الهيئة التصويت على من رشحته، وواحد يختاره الملك، وتتم تسمية الحاصل من بينهما على أكثر الأصوات ولياً للعهد.

مهام ولي العهد:

لم يتضمن النظام الأساسي للحكم صلاحيات محددة لولي العهد، حيث اكتفت المادة (٥) من النظام بالقول أنه يجب على ولي العهد أن يكون متفرغاً لولاية العهد، وأن عليه أن يباشر المهام التي يكلفه بها الملك. ويمكن تحديد المهام والمسؤوليات التي يمكن أن يباشرها ولي العهد بما يلي:

أن يفوضه الملك بعض صلاحياته الدستورية لممارستها بموجب أمر ملكي.

أن يقوم الملك بإنابته لإدارة شؤون الدولة ورعاية مصالح الشعب بموجب أمر ملكي وذلك في حالة سفره إلى خارج المملكة. وفي حالة الإنابة، يحمل ولي العهد لقب نائب خادم الحرمين الشريفين.

أن يتولى ولي العهد أي منصب عام يتم تكليفه به من قبل الملك، حيث أصبح عرفاً دستورياً أن يتولى ولي العهد منصب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء.

أن يتولى ولي العهد إدارة شؤون الدولة بصفة مؤقتة إذا ما أثبتت التقارير الطبية عدم قدرة الملك على ممارسة سلطاته الدستورية

تشكيل مجلس الوزراء

- رئيس مجلس الوزراء
- نواب رئيس مجلس الوزراء
- الوزراء العاملون و وزراء الدولة
- مستشارو الملك

شروط العضوية في مجلس الوزراء، ومدتها

اجتماعات مجلس الوزراء

مجلس الوكلاء ثم نشأة مجلس الوزراء

صلاحيات مجلس الوزراء في الشؤون الداخلية للدولة

- اختصاصات مجلس الوزراء في الشؤون التنظيمية
- اختصاصات مجلس الوزراء في الشؤون التنفيذية
- اختصاصات مجلس الوزراء في الشؤون المالية

صلاحيات مجلس الوزراء في الشؤون الخارجية للدولة

صلاحيات عضو مجلس الوزراء

- حقوق وواجبات عضو مجلس الوزراء

صلاحيات رئيس مجلس الوزراء

- يترأَّس اجتماعات مجلس الوزراء، وينوب عنه أحد نائبيه في حالة غيابه
- يقوم بتعيين أعضاء مجلس الوزراء، وإعفائهم من مناصبهم، وقبول استقالاتهم بأمر ملكي
- يقوم بمحاسبةِ الوزراء عن إدارتهم لكافة الشؤون المتعلقة بوزاراتهم
- التوقيع على كافة قرارات مجلس الوزراء، والأمر بتبليغها إلى الجهات صاحبة الاختصاص
- مراقبة تنفيذ الأنظمة والقرارات التي تصدر عن مجلس الوزراء
- استلام تقرير سنوي من جميع الوزارات، والأجهزة الحكومية،

ملاحظة: التفصيل المدرج ادناه هو عبارة عن نص شبه كامل للوحدة جرى تقسيمه على شكل شرائح ، وتلوين بعض الجمل المهمة والبارزة ،حتى تساعد على الاستذكار بشكل افضل .

مع تحيات ال السفياني

مجلس الوكلاء ثم نشأة مجلس الوزراء

مجلس الوكلاء:

إن أول ما أنشئت السلطة التنفيذية في المملكة العربية السعودية كانت على شكل مجلس خاص سمي مجلس الوكلاء، حيث أنشئ هذا المجلس عام ١٣٥٠ هـ كجزء من الإصلاحات السياسية والدستورية في ذلك الوقت والتي تبناها الملك عبد العزيز بعد دخوله الحجاز وتوليه مقاليد الحكم هناك .

وقد كان الهدف من إنشاء مجلس الوكلاء مواجهة التوسع المستمر في مهام الحكومة المختلفة وأعمالها، التي حتَّمت ضرورة إنشاء جهاز مركزي، للتنسيق بين مختلف الأجهزة الحكومية ومؤسساتها العامة. (

وقد تألف مجلس الوكلاء في بداية الأمر من الرئيس (النائب العام) ووكيل وزارة الخارجية ووكيل وكالة المالية ووكيل مجلس الشورى، وقد كانت اختصاصات المجلس في ذلك الوقت مقتصرة فقط على رسم السياسة الداخلية للدولة فقط ومتابعة تنفيذها دون التطرق للسياسة الخارجية وإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، إذ أن مثل هذه المسائل كانت من صميم اختصاص الملك، يتشارك معه في تنفيذها كل من وزارة الخارجية والشعبة السياسية الملحقة بديوان الملك .

إلا أنه وبعد أن تضاعف حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الدولة كنتيجة حتمية لزيادة عدد السكان، ونتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي، والتقدم الذي طرأ في هياكل الدولة المختلفة، من خلال إنشاء وزارات، وهيئات حكومية جديدة، فقد أصبح من الضروري إيجاد جهاز إداري مركزي يتمتع بصلاحيات أوسع من تلك التي كانت مقررةً لمجلس الوكلاء، وذلك من أجل تحمل أعباء تقديم الخدمات الإدارية للمواطنين في ظل محدودية سلطات مجلس الوكلاء وصلاحياته، فتقرر إنشاء مجلس الوزراء السعودي عام ١٣٧٣ه، ليحل محلَّ مجلس الوكلاء في إدارة كافة شؤون الدولة الداخلية والخارجية.

أولاً: نشأة وتطور مجلس الوزراء

تشكل أول مجلس وزراء في المملكة العربية السعودية عندما أصدر الملك عبد العزيز أمراً ملكياً عام ١٣٧٣هـ ينص على إنشاء مجلس للوزراء تحت رئاسة ولي العهد الأمير سعود بن عبد العزيز وعضوية جميع الوزراء المكلفين، وذلك للنظر في جميع الشؤون الداخلية والخارجية المتعلقة بالدولة .

وقد توفي الملك عبد العزيز بعد شهر من تأسيس المجلس، حيث تولى الحكم الملك سعود بن عبد العزيز الذي قرر إبقاء أعضاء المجلس في مناصبهم، إلا أنه ونظراً لانشغال الحكومة بمسألة انتقال السلطة، فقد تأخر عقد الجلسة الأولى لمجلس الوزراء قرابة أربعة أشهر

وقد استمد مجلس الوزراء في ذلك الوقت صلاحياته الدستورية من أمر التأسيس الملكي حتى صدر أول نظام لمجلس الوزراء السعودي عام ١٣٧٣ هـ، والذي استمر العمل به لأكثر من ستة وثلاثين عاماً تعرض خلالها لمجموعة من التعديلات، قبل أن يصدر النظام الحالي لمجلس الوزراء لعام ١٤١٤هـ بموجب الأمر الملكي رقم (أ/١٣) بتاريخ ٣/٣/١٤١٤ هـ، الذي يتضمن نصوصاً وأحكاماً قانونية تهدف بالدرجة الأساسية إلى تطوير التنظيم الإداري والسياسي في المملكة وتحسينه

الرجوع لخريطة الوحدة ١٢

تشكيل مجلس الوزراء

ثانياً: تشكيل مجلس الوزراء

أعضاء مجلس الوزراء:

ينص نظام مجلس الوزراء السعودي لعام ١٤١٤هـ، على أن مجلس الوزراء هو عبارة عن هيئة نظامية يرأسها الملك، ويكون مقرُّها في مدينة الرياض، على أنه يجوز للمجلس عقد جلساته في أي جهة أخرى من المملكة. ويتألف مجلس الوزراء السعودي كما جاء في المادة (١٢) من نظام مجلس الوزراء من الأعضاء التاليين:

رئيس مجلس الوزراء:

إن رئيس مجلس الوزراء السعودي هو الملك، الذي يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة مجلس الوزراء، وذلك بموجب أحكام المادة (٢٩) من نظام مجلس الوزراء الحالي، فهو الذي يوجه السياسة العامة للدولة، ويكفل التوجيه والتنسيق والتعاون بين مختلف الأجهزة الحكومية، ويضمن الانسجام والاستمرار والوحدة في أعمال مجلس الوزراء. كما يملك الملك الإشراف على مجلس الوزراء والوزارات والأجهزة الحكومية، وهو الذي يراقب تنفيذ الأنظمة واللوائح والقرارات الحكومية.

نواب رئيس مجلس الوزراء:

لم ينص نظام مجلس الوزراء على عدد محدد لنواب رئيس مجلس الوزراء، ولكن جرت العادة أن يكون للرئيس نائبان: نائب أول، ونائب ثان، كما أصبح عُرفاً دستورياً أن يشغل ولي العهد منصب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء.

الوزراء العاملون، ووزراء الدولة، الذين يُعينون أعضاء في مجلس الوزراء بأمر ملكي:

ويُقصد بالوزراء العاملين: الوزراء الذي يحملون الحقائب الوزارية المختلفة؛ كالدفاع والصحة والتعليم. أما وزراء الدولة، فهم وزراء بلا وزارة، إذ يُعدون أعضاء في مجلس الوزراء، ويتمتعون بكافة الصلاحيات الدستورية التي يتمتع بها الوزراء العاملون، ويشتركون في اجتماعات مجلس الوزراء وفي المداولات والنقاش والتصويت، إلا أنه لا تُسند إليهم حقائب وزارية محددة.

مستشارو الملك الذين يعينون أعضاء في مجلس الوزراء بأمر ملكي:

فعلى الرغم من وجود نص في نظام مجلس الوزراء يقضي بإشراك مستشاري الملك في مجلس الوزراء، إلا أنه لم يشترك أيُّ مستشار في مجلس الوزراء منذ فترة طويلة، ومع ذلك فلا يوجد ما يمنع أن يتضمن مجلس الوزراء مستشارين للملك، يعينون أعضاء في مجلس الوزراء بأمر ملكي.

الرجوع لخريطة الوحدة ١٢

شروط العضوية في مجلس الوزراء، ومدتها

شروط العضوية في مجلس الوزراء، ومدتها:

نصت المادة (٣) من نظام مجلس الوزراء على الشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الوزراء، وهي:
أن يكون سعودي الجنسية بالأصل والمنشأ.
أن يكون من المشهود لهم بالصلاح والكفاية.
ألاَّ يكون محكوماً عليه بجريمة مخلّة بالدين والشرف.

أما عملية تعيين أعضاء مجلس الوزراء وإعفائهم من مناصبهم وقبول استقالاتهم، فتتم بأمر ملكي وذلك عملاً بأحكام المادة (٨) من نظام مجلس الوزراء، حيث لا يباشر أعضاء مجلس الوزراء مهام أعمالهم الوزارية إلا بعد أن يؤدوا اليمين القانونية التي وردت صيغتها في المادة (٤) من نظام مجلس الوزراء على النحو التالي: "أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لديني ثم لمليكي وبلادي، وأن لا أبوح بسر من أسرار الدولة، وأن أحافظ على مصالحها وأنظمتها، وأن أؤدي أعمالي بالصدق والأمانة والإخلاص".

أما مدة العضوية في مجلس الوزراء، فقد حددها نظام مجلس الوزراء في المادة (٩) بألاَّ تزيد عن أربع سنوات، يتم خلالها إعادة تشكيل المجلس بأمر ملكي، وفي حالة انتهاء المدة قبل إعادة تشكيله يستمر أعضاء المجلس من الوزراء في أداء أعمالهم حتى تتم إعادة التشكيل.

اجتماعات مجلس الوزراء

اجتماعات مجلس الوزراء:

يُعد مجلس الوزراء هيئةً جماعيةً، يمارس اختصاصاته وصلاحياته وفق الأنظمة المعمول بها، وذلك من خلال اجتماعات دورية يعقدها لهذه الغاية. ويكون حضور اجتماعات مجلس الوزراء حقاً خاصاً بأعضائه فقط، وبالأمين العام لمجلس الوزراء. إلا أنه يجوز بناءً على طلب رئيس الوزراء، أو أحد الأعضاء - بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء - السماح لأحد المسؤولين أو الخبراء بحضور جلسات المجلس لتقديم ما لديه من معلومات وإيضاحات، على أن يكون حق التصويت خاصاً بالأعضاء فقط.
ولا تعتبر اجتماعات مجلس الوزراء صحيحة وقانونية إلا بحضور ثلثي أعضائه، كما لا تكون قرارات المجلس نظامية إلا إذا صدرت بأغلبية الوزراء الحاضرين لاجتماع المجلس. وفي حالة تساوي الأصوات، يكون للرئيس صوت الترجيح. وفي حالات استثنائية معينة، يكون انعقاد مجلس الوزراء صحيحاً بحضور نصف أعضائه، ولا تكون قراراته قانونية ونظامية في هذه الحالة إلا إذا حصلت على موافقة ثلثي أعضائه الحاضرين، ولرئيس مجلس الوزراء تقدير تلك الحالات الاستثنائية عملاً بأحكام المادة (١٤) من نظام مجلس الوزراء السعودي.
ولا يتخذ مجلس الوزراء قراراً في موضوع خاص بأعمال وزارة من الوزارات إلا بحضور وزيرها أو من ينوب عنه ما لم تدع الضرورة لذلك عملاً بأحكام المادة (١٥) من نظام مجلس الوزراء السعودي. وتكون مداولات المجلس سرية، أما قراراته فالأصل فيها العلنية وأن يتم الإعلان عنها بعد اتخاذها باستثناء ما اعتبر منها سرياً بقرار من المجلس نفسه وذلك استناداً لأحكام المادة (١٦) من نظام مجلس الوزراء

الرجوع لخريطة الوحدة ١٢

صلاحيات مجلس الوزراء في الشؤون الداخلية للدولة

صلاحيات مجلس الوزراء في الشؤون الداخلية للدولة:

خوَّل نظام مجلس الوزراء الحالي مجلس الوزراء صلاحيات رسم السياسة الداخلية للدولة، في كافة الشؤون التنظيمية والتنفيذية والمالية، وذلك على النحو التالي:

اختصاصات مجلس الوزراء في الشؤون التنظيمية:

لقد عالجت **المواد (٢٠-٢٣)** من نظام مجلس الوزراء اختصاصات مجلس الوزراء في الشؤون التنظيمية، والتي تشمل إصدار **الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات وتعديلها بموجب مراسيم ملكية** بعد دراستها من مجلس الوزراء. كما أعطى النظام الحق لكل **وزير بتنظيم أعمال وزارته من خلال حقه في اقتراح مشروع نظام**، أو **لائحة تتعلق بأعمال وزارته، وفي اقتراح ما يرى مصلحةً من بحثه في المجلس الوزاري، وذلك بعد الحصول على موافقة رئيس مجلس الوزراء على اقتراحه.**

اختصاصات مجلس الوزراء في الشؤون التنفيذية:

اعتبرت المادة (٢٤) من نظام مجلس الوزراء السعودي المجلس الوزاري بمثابة السلطة التنفيذية المباشرة والتي لها هيمنة تامة على شؤون التنفيذ والإدارة، حيث يدخل في اختصاصات المجلس التنفيذية الأمور الآتية:

مراقبة تنفيذ الأنظمة واللوائح والقرارات.

إحداث المصالح العامة و ترتيبها.

متابعة تنفيذ الخطة العامة للتنمية.

إنشاء لجان تتحرَّى عن سير أعمال الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، أو عن قضية معينة، على أن ترفع هذه اللجان نتائج تحرياتها إلى المجلس في الوقت الذي يحدده لها، ويبتُّ مجلس الوزراء في نتيجة التحقيق حسبما تقضي به الأنظمة واللوائح.

اختصاصات مجلس الوزراء في الشؤون المالية:

يُعد مجلس الوزراء مرجع الدولة في شؤونها المالية، حيث حددت المواد **(٢٥-٢٨)** من نظام مجلس الوزراء **صلاحيات المجلس في الشؤون المالية**، وذلك على النحو التالي:

الموافقة على القروض التي تمنحها الحكومة في الداخل والخارج.

إقرار الميزانية السنوية للدولة، والموافقة على كل زيادة يراد إحداثها فيها، بحيث تصدر الميزانية والتعديلات التي تطرأ عليها بموجب مرسوم ملكي.

الموافقة على القروض التي تنوي الحكومة عقدها مع أي جهة، سواء أكانت داخلية، أو خارجية

صلاحيات مجلس الوزراء في الشؤون الخارجية للدولة

تقوم السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية منذ تأسيسها على مجموعة من المبادئ والأسس التي يستمد منها مجلس الوزراء صلاحياته في إدارة الشؤون الخارجية للدولة، والتي تتمثل بما يلي:

المحافظة على السيادة الوطنية للدولة، واستقلاليتها في تصريف شؤونها الداخلية والخارجية.

المشاركة الفعالة في تثبيت دعائم الأمن والسلم الدوليَّيْن، عن طريق التعاون مع أشخاص القانون الدولي.

تحقيق التضامن العربي الإسلامي، والدفاع عن قضايا الأمة المشتركة في المحافل الدولية، وتقديم كافة أنواع الدعم للأشقاء العرب.

الرجوع لخريطة الوحدة ١٢

صلاحيات رئيس مجلس الوزراء

صلاحيات رئيس مجلس الوزراء:

تم تحديد صلاحيات رئيس مجلس الوزراء في كل من النظام الأساسي للحكم، ونظام مجلس الوزراء، حيث يُعتبر الملك في السعودية هو رئيس مجلس الوزراء، ويمارس الصلاحيات التالية:

يترأس اجتماعات مجلس الوزراء، وينوب عنه أحد نائبيه في حالة غيابه.

يقوم بتعيين أعضاء مجلس الوزراء، وإعفائهم من مناصبهم، وقبول استقالاتهم بأمر ملكي.

يقوم بمحاسبة الوزراء عن إدارتهم لكافة الشؤون المتعلقة بوزاراتهم.

التوقيع على كافة قرارات مجلس الوزراء، والأمر بتبليغها إلى الجهات صاحبة الاختصاص.

مراقبة تنفيذ الأنظمة والقرارات التي تصدر عن مجلس الوزراء.

استلام تقرير سنوي من جميع الوزارات، والأجهزة الحكومية، خلال تسعين يوماً من بداية كل سنة مالية يتضمن ما حققته هذه الوزارات من إنجازات، وما واجهها من صعوبات، وما تراه من مقترحات لحسن سير العمل فيها

صلاحيات عضو مجلس الوزراء

صلاحيات عضو مجلس الوزراء:

إن منصب الوزير في المملكة العربية السعودية هو منصب سياسي وليس حكومياً أو مهنياً، فالوزير يشترك مع بقية الوزراء في المجلس في رسم السياسة العامة للحكومة على الصعيدين الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى إدارته المباشرة لمهام ومسؤوليات وزارته الخاصة به.

كما يتمتع الوزير في المملكة العربية السعودية بمجموعة من الصلاحيات التي يمارسها وفق أحكام النظام الأساسي للحكم، ونظام مجلس الوزراء، فهو يُعتبر **الرئيس المباشر، والمرجع النهائي لشؤون وزارته، و**يمارس أعماله وفق أحكام نظام مجلس الوزراء، والأنظمة واللوائح الأخرى.

ويمارس الوزير أيضاً **صلاحيات تشريعية** تتمثل في اقتراح **مشروع نظام، أو لائحة يتعلق بأعمال وزارته، وله أن يبدي وجهة نظره من مشاريع أنظمة أخرى تُطرح للنقاش في مجلس الوزراء**، وذلك بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء على ذلك عملاً بأحكام المادة (٢٢) من نظام مجلس الوزراء.

ويمكن للوزير أن **ينيب وزيراً آخر** عنه في حضور جلسات مجلس الوزراء، وذلك بعد الحصول على **موافقة رئيس مجلس الوزراء** على ذلك، ويتولى نائب الوزير ممارسة كافة صلاحيات الوزير في حالة غيابه.)

حقوق وواجبات عضو

رابعاً: حقوق أعضاء مجلس الوزراء وواجباته

حقوق أعضاء مجلس الوزراء:

يتم تعيين أعضاء مجلس الوزراء وإعفائهم من مناصبهم وقبول استقالاتهم بأمر ملكي، ويتقاضى أعضاء مجلس الوزراء أثناء مدة عضويتهم راتباً شهرياً، ومكافآت، وبدلات، تم تحديد مقدارها، وشروط استحقاقها، بموجب مرسوم ملكي رقم (م/١٠)، بتاريخ ١٨/٣/١٣٩١هـ، كما حدد هذا المرسوم الإجازات المرضية والعادية التي يستحقها أعضاء مجلس الوزراء.)

واجبات أعضاء مجلس الوزراء:

يفرض على الوزراء في المملكة العربية السعودية مجموعة من الواجبات التي وردت في المادتين (٥ و٦) من نظام مجلس الوزراء، والتي تشمل ما يلي:

أنه **لا يجوز** لعضو مجلس الوزراء **الجمع بين عضوية مجلس الوزراء وأية وظيفة حكومية أخرى، إلا إذا رأى رئيس مجلس الوزراء** أن الضرورة تدعو إلى ذلك.

أنه لا يجوز لعضو مجلس الوزراء أثناء توليه العضوية **أن يشتري أو يستأجر مباشرة أو بالواسطة أو بالمزاد العام أياً كان من أملاك الدولة**، كما لا يجوز له **أن يبيع أو يؤجر أي شيء من أملاكه إلى الحكومة**، وليس له **مزاولة** أي عمل تجاري أو مالي أو قبول العضوية في مجلس إدارة أي شركة أثناء عضويته في مجلس الوزراء.

انتهت الوحدة الثانية عشر -- الرجوع لخريطة الوحدة ١٢

مجلس الشورى

نشأة مجلس الشورى

مجلس الشورى ١٣٤٥ ثم | المجلس الاستشاري١٣٤٣ | المجلس الأهلي ١٣٤٣

تشكيل مجلس الشورى

عدد الاعضاء ١٥٠عضو منهم ٢٠%نساء لمدة ٤ سنوات

شروط العضوية

- سعودي الجنسية
- مشهود له بالصلاح
- لايقل عمره عن

فقدان العضوية

- اسباب تعود لارادة العضو (طلب اعفاء)
- اسباب خارجة عن ارادة العضو (اسقاط عضوية)

اختصاصات مجلس الشورى

- مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبداء الرأي نحوها
- دراسة الأنظمة، واللوائح، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، والامتيازات، واقتراح ما يراه بشأنها
- تفسير الأنظمة
- مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات، والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حِياله
- اقتراح مشاريع الأنظمة
- اختصاص رقابي

تابع الوحدة ١٣

تابع الوحدة ١٣

اختصاصات رئيس مجلس الشورى

- ميع أعمال المجلس.
- تمثيل المجلس في علاقاته مع الأشخاص، والهيئات في الداخل
- رئاسة اجتماعات المجلس، والهيئة العامة للمجلس واللجان التي يحضرها، ودعوتهم لعقد جلسة طارئة عندما يتطلب الأمر ذلك
- رفع تقرير سنوي إلى الملك، يلخص ما قام به المجلس من أعمال،
- رفع اقتراحات المجلس إلى الملك، حول أنظمة جديدة، أو تعديل

يقوم نائب رئيس مجلس الشورى بمعاونة رئيس المجلس في حالة حضوره، ويتولى صلاحياته في حالة غيابه،

اختصاصات الأمين العام لمجلس

- الإشراف على تحرير المحاضر
- إبلاغ الأعضاء بمواعيد الجلسات وجدول الأعمال
- القيام بكافة الأعمال التي تُحال إليه من المجلس، أومن الهيئة العامة، أو من رئيس
- الإشراف على شؤون المجلس المالية والإدارية التي يكون مسؤولاً عنها أمام مجلس الشورى

اختصاصات الهيئة العامة لمجلس الشورى

- وضع الخطة العامة للمجلس،
- وضع جدول أعمال جلسات المجلس
- إصدار القواعد اللازمة لتنظيم أعمال المجلس، وأعمال لجانه
- الفصل فيما يُحيله إليها رئيس المجلس أو المجلس من اعتراضات

حقوق أعضاء مجلس الشورى

- يحصل عضو مجلس الشورى خلال مدة عضويته على مكافأة شهرية، قدرها ثلاثة وعشرون ألف ريال سعودي،
- يُصرف لعضو مجلس الشورى بعد اختياره مباشرةً مبلغ مالي مقطوع، يكون شاملاً لقيمة السيارة التي تؤمن للعضو،
- يتمتع عضو مجلس الشورى بإجازة عادية سنوية قدرها خمسة وأربعون يوماً

واجبات أعضاء مجلس الشورى

- الالتزام التام بالحيادية والموضوعية في كل ما يمارسه من أعمال داخل المجلس
- الانتظام في حضور جلسات المجلس ولجانه
- ألاَّ يستغل عضويته في مجلس الشورى لتحقيق مصلحة خاصة
- ألاَّ يجمع بين عضوية المجلس، وأي وظيفة حكومية أخرى، أو إدارة شركات

ملاحظة: التفصيل المدرج ادناه هو عبارة عن نص شبه كامل للوحدة جرى تقسيمه على شكل شرائح ، وتلوين بعض الجمل المهمة والبارزة ،حتى تساعد على الاستذكار بشكل افضل .

معلومة:
يقابل مجلس الشورى البرلمان ومجالس الشعب في الدول الأخرى، إلا أنه يمتاز بمجموعة من السمات الخاصة به التي تميزه عن غيره من المجالس البرلمانية، وذلك من حيث طريقة اختيار أعضائه، والمهام الموكلة إليه. لذا يقتضي الأمر دراسة أحكام مجلس الشورى عن كثب؛ للتعرف على ميزاته الخاصة التي لا تتوافر في أيّ برلمان آخر؛ باعتبار أن دستور الدولة السعودية هو القرآن الكريم والسنة النبوية.

أولاً: نشأة مجلس الشورى وتطوره
يُعد مجلس الشورى السعودي من أقدم المجالس البرلمانية في الوطن العربي، فهو أحد أهم الإنجازات التي اعتمدها الملك عبد العزيز آل سعود - رحمه الله - عندما قام بتوحيد البلاد، وأصدر أوامره بإعلان اسم المملكة العربية السعودية، حيث وضع التعليمات الأساسية التي نصَّت على استخدام مبدأ الشورى أسلوباً للنصح لولي الأمر
وقد اعتمدت التعليمات الأساسية لمجلس الشورى السعودي منذ بدايتها على الشريعة الإسلامية دستوراً ومنهاجاً لكل الأعمال والأفعال، حيث تم استبعاد كل ما يتعارض مع القرآن الكريم والسنة النبوية، فتكرَّست الشورى كسمة بارزة في سَنِّ الأنظمة في الدولة السعودية. فمجلس الشورى في السعودية يماثل البرلمان في الدول الأخرى، أو مجلس العموم في بريطانيا.

البدايات والتأسيس
يُعتبر المجلس الأهلي الذي نشأ عقب دخول الملك عبد العزيز إلى مكة المكرمة، عام ١٣٤٣هـ النواة الأولى لمجلس الشورى السعودي، حيث طلب الملك عبد العزيز من وجهاء مكة المكرمة أثناء اجتماعه بهم تكوين هيئة تضم نخبةً من العلماء والتجار، ليعهد إليهم مهمة انتخاب مجلس محلي، تُناط به مسؤولية النظر في الشؤون الداخلية للدولة، فتشكلت تلك الهيئة، ثم شرعت بانتخاب مجلس مكون من أحد عشر عضواً، أُطلق عليه تسمية المجلس الأهلي».
وقد تلا ذلك المجلس أول تنظيم رسمي لمجلس الشورى في عهد الملك عبد العزيز، عام ١٣٤٥هـ، عُرف باسم المجلس الاستشاري، والذي تكوَّن من أعضاء غير متفرغين. .
ومع اتساع رقعة الدولة السعودية، وزيادة الأعباء والمهمات، صدر الأمر الملكي الكريم رقم ٣٧ بتاريخ ٩/١/١٣٤٦هـ بتشكيل أول مجلس للشورى، يضم أعضاء متفرغين، برئاسة النائب العام للملك، وثمانية أعضاء آخرين. وقد افتتح الملك عبد العزيز مجلس الشورى، وترأس الجلسة الأولى يوم ١٧/١/١٣٤٦هـ، حيث قال فيها: « علينا اتباع ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله محمد - ﷺ - تنفيذاً لأمره سبحانه وتعالى حيث قال: (وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ). ثم قال: « ولو لم يكن من مصالح الشورى إلا إقامة السنة، وإزالة البدعة لكفت ».
ومنذ ذلك التَاريخ، شهد تاريخ الدولة السعودية تشكيل عدد من مجالس الشورى حتى عام ١٣٧٢ه، عندما تشكل آخر مجلس للشورى في عهد الملك عبد العزيز. وقد خرج ذلك المجلس بثوب جديد، إذ ضم في عضويته عشرين عضواً بدلاً من ثلاثة عشر. وقد استمر العمل بمجلس الشورى كهيئة استشارية ذات مسؤولية مستقلة حتى صدور نظام مجلس الوزراء لعام ١٣٧٣هـ، والذي أسند بعض المسؤوليات لمجلس الشورى.
وفي عهد الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود - رحمه الله - ترسخت دعائم الشورى في المملكة، حيث تم الإعلان عن إقامة نظام جديد لمجلس الشورى، بمناسبة صدور نظام مجلس الشورى الحالي عام ١٤١٢هـ، والذي يتكون من (٣٠) مادةً تتضمن أحكاماً حول عدد الأعضاء فيه، وطريقة اختيارهم، وشروط العضوية في مجلس الشورى، ومدة العضوية، واختصاصات المجلس، وكيفية مباشرته لأعماله.
ومن أهم ملامح نظام مجلس الشورى الحالي أنه يقضي بضرورة الاعتصام بحبل الله، والالتزام بمصادر التشريع الإسلامي.
وترجع أصل تسمية مجلس الشورى إلى الشريعة الإسلامية، عملاً بقوله تعالى: (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ).[الشورى: ٣٨]، وقوله تعالى: (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) .
لذا، فقد نصت المادة الأولى من نظام مجلس الشورى لعام ١٤١٢هـ على أنه عملاً بقول الله تعالى: (فَبِمَا رَحمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُم، وَلَو كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ القَلبِ لَانفَضُّواْ مِن حَولِكَ، فَاعفُ عَنهُم وَاستَغفِر لَهُم وَشَاوِرهُم فِي الأَمرِ، فَإِذَا عَزَمتَ فَتَوَكَّل عَلَى اللهِ إِن اللهَ يُحِبُّ المتَوكِّلِين). [آل عمران:١٥٩]. وقوله سبحانه وتعالى: (وَالَّذِينَ استَجَابُواْ لِرَبِّهِم وَأَقَامُواْ الصَّلَوةَ وَأَمرُهُم شُورَى بَينَهُم وَمِمَّا رَزَقنَهُم يُنفِقُون). [الشورى:٣٨] واقتداءً برسول الله - ﷺ - في مشاورة أصحابه، وحث الأمة على التشاور، ينشأ مجلس الشورى، ويمارس المهام المنوطة به في هذا النظام، ملتزماً بكتاب الله وسنة رسوله، محافظاً على روابط الأخوة، والتعاون على البر والتقوى.

الرجوع لخريطة الوحدة ١٣

تشكيل مجلس الشورى

عدد أعضاء مجلس الشورى، وطريقة اختيارهم:

يتكون مجلس الشورى من رئيس، ومائة وخمسين عضواً، يختارهم الملك من أهل العلم والخبرة والاختصاص، على ألاَّ يقل تمثيل المرأة فيه عن ٢٠ بالمائة من عدد الأعضاء، وذلك استناداً لأحكام المادة (٣) من نظام مجلس الشورى.

وقد حددت المادة (٤) من نظام مجلس الشورى الشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الشورى وهي:

أن يكون سعودي الجنسية بالأصل والمنشأ.

أن يكون من المشهود لهم بالصلاح والكفاية.

ألاَّ يقل عمره عن ثلاثين سنة.

ويتم اختيار أعضاء مجلس الشورى عن طريق التعيين من قِبَل الملك، حيث تُحدد حقوق الأعضاء وواجباتهم، وجميع شؤونهم بأمر ملكي. كما يعين الملك رئيس مجلس الشورى، ونائبه، ومساعده، والأمين العام للمجلس، ويُعفون من عملهم بأوامر ملكية، كما تُحدد مراتبهم، وحقوقهم، وواجباتهم، وكافة شؤونهم بأمر ملكي.)

ويجب على كلّ من رئيس مجلس الشورى وأعضاء المجلس قبل أن يباشروا أعمالهم في المجلس أن يؤدوا اليمين القانونية أمام الملك، بأن يكونوا مخلصين لدينهم، ثم لمليكهم وبلادهم، وألاَّ يبوحوا بسر من أسرار الدولة، وأن يحافظوا على مصالحها وأنظمتها، وأن يُؤدوا أعمالهم بالصدق، والأمانة، والإخلاص، والعدل.

مدة مجلس الشورى:

مدة مجلس الشورى هي أربع سنوات هجرية، تبدأ من التاريخ المحدد في الأمر الملكي الصادر بتكوينه، وتتم إعادة تشكيل المجلس الجديد قبل انتهاء مدة سلفه بشهرين على الأقل. وفي حالة انتهاء المدة قبل تكوين المجلس الجديد يستمر ويُراعى عند تكوين المجلس الجديد اختيار أعضاء جدد، لا يقل عددهم عن نصف عدد أعضاء المجلس.

إن مدة الأربع سنوات هجرية عمر مجلس الشورى هي مدة مناسبة ومعقولة، فهي ليست قصيرةً تحرم المجلس من القيام بمهامه أعماله، وليست مدةً طويلةً تؤدي إلى طول بقاء العضو في المجلس. وقد أجاز نظام مجلس الشورى إعادة تعيين عدد معين من أعضاء مجلس الشورى السابق في المجلس الجديد، شريطة ألاَّ يتجاوز العدد نصف الأعضاء، وهذا الأمر من شأنه أن يُكسب الأعضاء القدماء الخبرة اللازمة لحسن سير العمل، والقيام بالمهام الموكلة لعضو مجلس الشورى.

وإذا ما كان نظام مجلس الشورى قد حدد مدة مجلس الشورى بأربع سنوات هجرية، فإن النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية قد أعطى الملك الحق الدستوري في حلّ مجلس الشورى في أي وقت يشاء، قبل انتهاء مدته القانونية، وإعادة تكوينه من جديد، وهذا ما نصَّت عليه المادة (٦٨) من النظام الأساسي للحكم بقولها: « يُنشأ مجلس للشورى، ويُبين نظامه طريقة تكوينه، وكيفية ممارسته لاختصاصاته، واختيار أعضاءه، وللملك حلُّ مجلس الشورى، وإعادة تكوينه ».

فقدان العضوية والإعفاء منها:

أوضح نظام مجلس الشورى الحالات التي يفقد فيها العضو عضويته، وذلك لأسباب مختلفة، يرجع البعض منها لإرادة العضو نفسه، والبعض الآخر لأسباب خارجة عن إرادة العضو، وذلك على النحو التالي:

فقدان العضوية لأسباب تعود لإرادة العضو نفسه:

من الأسباب التي تعود لإرادة العضو، والتي تؤدي إلى فقدان العضوية، أن يتقدم العضو بطلب إعفائه من العضوية، وذلك عملاً بأحكام المادة (٥) من نظام مجلس الشورى، والتي تنصُّ على أنه: « يحق لكل عضو في مجلس الشورى أن يقدم طلب إعفائه من عضوية المجلس إلى رئيس المجلس، وعلى الرئيس أن يعرض ذلك على الملك ».

ويملك الملك صلاحيةً تقديريةً في قبول طلب إعفاء العضو من عضوية المجلس من عدمه.

فقدان العضوية لأسباب خارجة عن إرادة العضو:

يفقد العضو عضويته في مجلس الشورى لأسباب خارجة عن إرادته، وذلك عند إسقاط العضوية عنه في حال ما أخلَّ العضو بواجبات عمله، وذلك عملاً بأحكام المادة (٦) من نظام مجلس الشورى، والتي تنص على أنه: « إذا أخلَّ عضو مجلس الشورى بواجبات عمله، يتم التحقيق معه، ومحاكمته، وفق قواعد وإجراءات تصدر بأمر ملكي ».

وقد أصدر مجلس الشورى قواعد خاصة تسمى قواعد التحقيق والمحاكمة لعضو مجلس الشورى وإجراءاتها، حيث تنص في مادتها الأولى على أنه: « إذا أخلَّ عضو مجلس الشورى بشيءٍ من واجبات عمله يُعاقب بإحدى العقوبات التالية: توجيه اللوم كتابة، حسم مكافأة شهر، وإسقاط العضوية.

وفي جميع الأحوال، إذا خلا محلُّ أحد أعضاء مجلس الشورى لأيّ سبب من الأسباب، فإن الملك يختار من يحلُّ محله، ويصدر بذلك أمر ملكي

الرجوع لخريطة الوحدة ١٣

ثالثاً: اختصاصات مجلس الشورى

يبين نظام مجلس الشورى اختصاصات وصلاحيات مجلس الشورى، ورئيسه، ونائبه، والأمين العام، وصلاحياتهم، كلٌّ على حدة، وذلك على النحو التالي:

قواعد سير العمل في مجلس الشورى:

يكون مقرُّ مجلس الشورى في مدينة الرياض، ويجوز اجتماع المجلس في أي جهة أخرى داخل المملكة إذا رأى الملك ذلك. ويعقد مجلس الشورى جلسةً عاديةً كل أسبوعين على الأقل، حيث يُحدد يوم الجلسة وموعدها بقرار من رئيس المجلس، ولرئيس المجلس تقديم الجلسة، أو تأجيلها إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

ولا يكون اجتماع مجلس الشورى نظامياً إلا إذا حضره ثلثا أعضائه على الأقل، بمن فيهم الرئيس أو من ينوب عنه، ولا تكون القرارات نظامية إلا إذا وافقت عليها أغلبية المجلس، كما يملك رئيس المجلس دعوة مجلس الشورى إلى عقد جلسة طارئة لبحث موضوع معين.

ويفتتح رئيس المجلس الجلسات، ويعلن انتهاءها، ويدير المناقشات خلالها، كما يشترك الرئيس في المناقشات، ويأذن بالكلام، ويحدد موضوع البحث، ويوجه نظر المتكلم إلى ضرورة الالتزام بحدود الموضوع والوقت، وينهي المناقشة، ويطرح الموضوعات للتصويت. كما يملك الرئيس أن يتخذ ما يراه ملائماً وكافياً من إجراءات لحفظ النظام أثناء جلسات المجلس

اختصاصات مجلس الشورى:

حددت المادة (١٥) من نظام مجلس الشورى صلاحيات المجلس بالقول:

يبدي المجلس الرأي في السياسات العامة للدولة التي تُحال إليه من رئيس الوزراء، وله على وجه الخصوص ما يلي:

مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبداء الرأي نحوها.

دراسة الأنظمة، واللوائح، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، والامتيازات، واقتراح ما يراه بشأنها.

تفسير الأنظمة.

مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات، والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حِيالها.

اقتراح مشاريع الأنظمة:

جرى تعديل على نظام مجلس الشورى عام ١٤٢٤هـ: بأن تقرَّر للمجلس الحق في اقتراح أنظمة جديدة، أو تعديل القائم منها، حيث أعطي الحق لعشرة أعضاء في المجلس باقتراح نظام جديد، أو تعديل نظام نافذ، وعرضه على رئيس المجلس، الذي يقوم بدوره برفع الاقتراح إلى الملك للموافقة عليه

اختصاص رقابي:

يُعطي نظام مجلس الشورى المجلس اختصاصاً رقابياً على أعمال مجلس الوزراء، حيث يلقي الملك أو من ينيبه خطاباً ملكياً في مجلس الشورى في كل سنة يتضمن سياسة الدولة الداخلية والخارجية، كما يبدي مجلس الشورى رأيه في السياسات العامة للدولة التي تُحال إليه من رئيس مجلس الوزراء. ويختص مجلس الشورى أيضاً بمناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه مناسباً حِيالها.

ولغايات تمكين مجلس الشورى من ممارسة دوره الرقابي، فقد تقرَّر الحق لرئيس مجلس الشورى بأن يرفع لرئيس مجلس الوزراء طلب حضور أي مسؤول حكومي جلسات مجلس الشورى، إذا كان المجلس يناقش أموراً تتعلق باختصاصاته

. كما يملك رئيس مجلس الشورى أن يطلب من رئيس الوزراء تزويد المجلس بما لدى الأجهزة الحكومية من وثائق وبيانات يرى المجلس أنها ضرورية لتسهيل سير أعماله، وذلك استناداً لأحكام المادة (٢٤) من نظام مجلس الشورى

الرجوع لخريطة الوحدة ١٣

اختصاصات رئيس مجلس الشورى:

خوَّل نظام مجلس الشورى ولائحته الداخلية رئيس مجلس الشورى مجموعةً من الاختصاصات والصلاحيات أهمها

الإشراف على جميع أعمال المجلس.

تمثيل المجلس في علاقاته مع الأشخاص، والهيئات في الداخل والخارج.

رئاسة اجتماعات المجلس، والهيئة العامة للمجلس واللجان التي يحضرها، ودعوتهم لعقد جلسة طارئة عندما يتطلب الأمر ذلك.

رفع تقرير سنوي إلى الملك، يلخص ما قام به المجلس من أعمال، وإنجازات خلال تلك السنة.

رفع اقتراحات المجلس إلى الملك، حول أنظمة جديدة، أو تعديل أنظمة نافذة.

اختصاصات نائب رئيس مجلس الشورى:

يقوم نائب رئيس مجلس الشورى بمعاونة رئيس المجلس في حالة حضوره، ويتولى صلاحياته في حالة غيابه، إذ يترأس نائب الرئيس جلسات المجلس، واجتماعات الهيئة العامة عند غياب الرئيس. وفي حالة غياب كل من الرئيس ونائبه، يتولى رئاسة المجلس، واجتماعات الهيئة

اختصاصات الهيئة العامة لمجلس الشورى:

تتألف الهيئة العامة لمجلس الشورى من رئيس المجلس، ونائبه، ورؤساء لجان المجلس المتخصصة، وتكون مهامها كما يلي:

وضع الخطة العامة للمجلس، ولجانه، بما يُمكّنه من إنجاز أعماله، وتحقيق أهدافه.

وضع جدول أعمال جلسات المجلس.

الفصل فيما يُحيله إليها رئيس المجلس أو المجلس من اعتراضات على مضمون محاضر الجلسات، أو على نتائج الاقتراع، وفرز الأصوات، أو غير ذلك من الاعتراضات التي قد تُثار أثناء جلسات المجلس، ويكون قرارها حول ذلك نهائياً.

إصدار القواعد اللازمة لتنظيم أعمال المجلس، وأعمال لجانه، وذلك بما لا يتعارض مع نظام المجلس، ولوائحه.

اختصاصات الأمين العام لمجلس الشورى:

يقوم الأمين العام بدور السكرتارية، والإشراف المالي، والإداري على شؤون المجلس، حيث يحضر الأمين العام جلسات مجلس الشورى، واجتماعات الهيئة العامة، ويقوم بالأعمال التالية:

الإشراف على تحرير المحاضر.

إبلاغ الأعضاء بمواعيد الجلسات وجدول الأعمال.

القيام بكافة الأعمال التي تُحال إليه من المجلس، أو من الهيئة العامة، أو من رئيس المجلس.

الإشراف على شؤون المجلس المالية والإدارية التي يكون مسؤولاً عنها أمام مجلس الشورى.

حقوق أعضاء مجلس الشورى:

يتمتع عضو مجلس الشورى خلال مدة عضويته بمميزات عديدة، تتمثل فيما يلي:

يحصل عضو مجلس الشورى خلال مدة عضويته على مكافأة شهرية، قدرها ثلاثة وعشرون ألف ريال سعودي، يتم زيادتها بنفس نسبة ما يحصل عليه موظفو الدولة في المستقبل، ولا يؤثر صرف هذه المكافأة على ما قد يستحقه العضو من مرتب تقاعدي، إذ يجوز الجمع بينهما.

يُصرف لعضو مجلس الشورى بعد اختياره مباشرةً مبلغ مالي مقطوع، يكون شاملاً لقيمة السيارة التي تؤمن للعضو، وما تتطلبه من قيادة وصيانة ومحروقات، وذلك خلال فترة العضوية المحددة بأربع سنوات.

يحتفظ عضو مجلس الشورى المتفرغ الذي كان قبل تعيينه في المجلس يشغل وظيفةً عامةً في الدولة بالمرتبة التي يشغلها، وتُحتسب فترة عضويته في مجلس الشورى ضمن الخدمة المقررة لأغراض العلاوة الدورية، والترقية والتقاعد.

يتمتع عضو مجلس الشورى بإجازة عادية سنوية قدرها خمسة وأربعون يوماً، تبدأ من اليوم الأول من برج الأسد وحتى نهاية اليوم الرابع عشر من برج السنبلة. وإذا طرأ أثناء هذه الإجازة ما يستوجب اتخاذ إجراء في أمر عاجل يدخل في اختصاص المجلس، فيتخذ مجلس الوزراء ما يجب بشأنه وفقاً لنظامه،

واجبات أعضاء مجلس الشورى:

يجبُ على عضو مجلس الشورى مراعاة ما يلي:

الالتزام التام بالحيادية والموضوعية في كل ما يمارسه من أعمال داخل المجلس، وعليه أن يمتنع عن إثارة أي موضوع أمام المجلس يتعلق بمصلحة خاصة له، أو يتعارض مع مصلحة عامة.

الانتظام في حضور جلسات المجلس ولجانه، وعلى العضو الذي يطرأ ما يستوجب غيابه عن إحدى جلسات المجلس أو لجانه أن يُخطِر رئيس المجلس، أو رئيس اللجنة كتابةً بذلك.

ألاَّ يستغل عضويته في مجلس الشورى لتحقيق مصلحة خاصة.

ألاَّ يجمع بين عضوية المجلس، وأي وظيفة حكومية أخرى، أو إدارة شركات ما، إلا إذا رأى الملك أن هناك حاجة لذلك.

انتهت الوحدة الثالثة عشر ---الرجوع لخريطة الوحدة ١٣

أجهزة الرقابة

١ المبادئ العامة للنظام القضائي السعودي

- الالتزام بالأحكام الشرعية، واستقلالية القضاء
- كفالة حق التقاضي، والمساواة بين المتقاضين
- تعدد درجات التقاضي
- علنية جلسات المحاكم
- مجانية التقاضي

٢ التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية

المحكمة العليا

رئيس وعدد كافٍ منالقضاة بدرجة رئيس محكمة استئناف

وتتولى المحكمة العليا – بالإضافة إلى الاختصاصات المنصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية - مراقبة سلامة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها في القضايا التي تدخل ضمن ولاية القضاء العام، وذلك في الاختصاصات الآتية الواردة حصراً في المادة (١١) من نظام القضاء والتي تشمل:
مراجعة الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف، بالقتل أو القطع أو الرجم أو القصاص في النفس أو فيما دونها.
مراجعة الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف، المتعلقة بقضايا لم ترد في الفقرة السابقة أو بمسائل إنهائية ونحوها، وذلك دون أن تتناول وقائع القضايا، متى كان محل الاعتراض على الحكم احد من الخيارات ادناه (في التفصيل المدرج)

محاكم الاستئناف

في كل منطقة محكمةَ استئناف أو أكثر، تباشر أعمالها من خلال دوائر متخصصة، تؤلف كل دائرة منها من ثلاثة قضاة، باستثناء الدائرة الجزائية التي تنظر في قضايا القتل والقطع والرجم والقصاص في النفس، أو فيما دونها فتُؤلَّف من خمسة قضاة، ويكون لكل دائرة رئيس.
أما الدوائر التي تباشر من خلالها محكمة الاستئناف عملها، فقد حددتها المادة (١٦) من نظام القضاء لتشمل:
الدوائر الحقوقية والدوائر الجزائية ودوائر الأحوال الشخصية والدوائر التجارية والدوائر العمالية. وتتولى محاكم الاستئناف النظر في الأحكام القابلة للاستئناف الصادرة من محاكم الدرجة الأولى،

محاكم الدرجة الأولى

- المحاكم
- المحكمة
- المحاكم التجارية والعمالية
- محكمة الأحوال الشخصية

٣ المجلس الأعلى للقضاء

اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء

- رئيس المحكمة العليا
- وكيل وزارة العدل
- أربعة قضاة متفرغين بدرجة رئيس محكمة استئناف
- رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام
- ثلاثة أعضاء، يتوافر فيهم ما يشترط في قاضي استئناف

مع تحيات آل السفياني

٤ شؤون القضاة

- شروط تعيين القضاة
- نقل القضاة وندبهم وإجازاتهم
- انتهاء خدمة القضاة

معلومة:

تتمثل السلطة القضائية في المملكة العربية السعودية بالقضاء الشرعي؛ باعتباره صاحب الولاية العامة للفصل في المنازعات التي تثور بين الأفراد، وذلك انطلاقاً من أن دستور الدولة هو القرآن الكريم والسنة النبوية،

أولاً: المبادئ العامة للنظام القضائي السعودي

التزمت المملكة العربية السعودية منذ نشأتها وتأسيسها بتطبيق الشريعة الإسلامية كعقيدة، ونهج حكم على كافة السلطات العاملة فيها، ومن ضمنها السلطة القضائية، والتي بدأت بتنظيم أعمالها على أساس الاحتكام إلى شرع الله عز وجل، فأنشأت العديد من المحاكم والهيئات القضائية المختلفة، وأصدرت العديد من الأنظمة المختلفة التي تولَّت عملية تنظيم المؤسسات القضائية السعودية وترتيبها، وبيان وظائفها واختصاصاتها وقد كان آخر الأنظمة التي صدرت لتنظيم المحاكمات الشرعية، وتنسيق أعمال القضاة نظام القضاء، عام ١٤٢٨ هـ، والذي صدر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٧٨) بتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨ هـ، حيث تمَّت بموجبه إعادة هيكلة المحاكم وتسميتها واختصاصاتها وصلاحياتها، بما يتماشى مع التقدم، والتنمية التي شهدتها الدولة السعودية.

ويمكن إجمال المبادئ العامة التي يقوم عليها النظام القضائي السعودي بما يلي:

الالتزام بالأحكام الشرعية، واستقلالية القضاء:

تعتبر السلطة القضائية في المملكة العربية السعودية سلطة مستقلة وسلطة مقيدة في الوقت نفسه، فهي تعد سلطة مستقلة عن باقي السلطات الأخرى – السلطة التنظيمية والسلطة التنفيذية – وبالتالي فإنه لا تملك أي منهما حق التدخل في أعمال القضاء وشؤونه الخاصة، كما أن كلاً من مهام تعيين القضاة ونقلهم وتأديبهم وترقيتهم وعزلهم يكون من اختصاص مجلس القضاء الأعلى، وهذا الحكم يعد تطبيقاً لمبدأ حصانة القضاة الذي أرساه الدين الإسلامي واتفق عليه علماء المسلمين .

كما تكون السلطة القضائية في المملكة العربية السعودية مقيدة بأحكام الشريعة الإسلامية، والأنظمة المرعيَّة، وهذا ما نصَّت عليه المادة (٤٦) من النظام الأساسي للحكم الصادر عام ١٤١٢ هـ بالقول: أن «القضاء سلطة مستقلة، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية».

كما نصَّت المادة الأولى من نظام القضاء الصادر عام ١٤٢٨ هـ بالقول أن: «القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير أحكام الشريعة الإسلامية، والأنظمة المرعيَّة، وليس لأحد التدخل في القضاء».

كفالة حق التقاضي، والمساواة بين المتقاضين:

يُعد الحق في التقاضي حقاً مقدساً، لذا، فقد كفله النظام الأساسي للحكم في المادة (٤٧) بالقول أن: «حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة، ويبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك». وعليه، فلا يجوز إغلاق أبواب المحاكم أمام أيٍ من المواطنين والمقيمين، إذ يثبت لكل منهم الحق في وجود قاضٍ يسمع دعواهم، ويفصل بها.

ويقوم نظام الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية، والمساواة أمام القضاء تعد من أهم مظاهر مبدأ المساواة في الدولة، حيث يتساوى الأفراد جميعاً أمام القضاء مهما اختلفت ظروف الخصوم في الدعوى من حيث العرق أو اللغة أو الدين أو الثروة أو الوضع الاجتماعي .

تعدد درجات التقاضي:

ويقوم هذا المبدأ على السماح بالطعن بالأحكام الصادرة إلى جهة قضائية أعلى من المحكمة التي أصدرت القرار، حيث يعتبر مبدأ تعدد درجات التقاضي من أهم ضمانات تحقيق مبدأ العدالة، إذ يسمح هذا المبدأ لقضاة أعلى مرتبةً وظيفية، وأكثر خبرةً وتأهيلاً بمراجعة الحكم القضائي الصادر، للتثبت من توافقه مع أحكام النظام.

وقد أخذ النظام القضائي السعودي بمبدأ تعدد درجات التقاضي، وأجاز الطعن بالأحكام التي تصدر عن محاكم الدرجة الأولى إلى محاكم الاستئناف، والطعن بقرارات محاكم الاستئناف إلى المحكمة العليا.

علنية جلسات المحاكم:

الأصل في جلسات المحاكم أن تكون علنية، إلا إذا ارتأت المحكمة جعلها سريةً، مراعاةً للآداب، أو حرمة الأسرة، أو المحافظة على النظام العام، وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية، وهذا ما أخذ به النظام القضائي السعودي في نظام المرافعات الشرعية لعام ١٤٢١ هـ.

مجانية التقاضي:

إن التقاضي في المملكة العربية السعودية مجاني، فلا تقوم الدولة بتكليف أي من الخصوم بدفع أيَّة نفقات مقابل الفصل في الدعوى، وبذلك فإن القضاء السعودي لا يحكم على الفريق الخاسر في الدعوى بدفع مصاريف الدعوى، لعدم وجودها ابتداءً.

الرجوع لخريطة الوحدة ١٤

التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية

تأخذ المملكة العربية السعودية بنظام القضاء المزدوج؛ فهناك جهة القضاء الرئيسية والأساسية، وهي القضاء الشرعي، والتي تُعتبر صاحب الولاية العامة في الفصل في كافة أنواع المنازعات التي تثور، كما توجد هناك جهة قضائية أخرى مستقلة استقلالاً تاماً تُسمَّى القضاء الإداري ممثلةً بديوان المظالم، مهمتها الفصل في المنازعات التي تقوم بين الأفراد والإدارة.

وفيما يتعلق بالقضاء الشرعي في المملكة، فهو يختص بالنظر في جميع المنازعات المدنية، والجرائم الجزائية التي تقع على الأراضي السعودية، حيث تتعدد جهات القضاء الشرعي وتتنوع استناداً لأحكام المادة (٩) من نظام القضاء لتضم:

المحكمة العليا.

محاكم الاستئناف.

محاكم الدرجة الأولى، وتشمل: المحاكم العامة، المحاكم الجزائية، محاكم الأحوال الشخصية، المحاكم التجارية والعمالية.

المحكمة العليا.

تعد هذه المحكمة أعلى محكمة في النظام القضائي الشرعي السعودي ويكون مقرها مدينة الرياض. وفيما يتعلق بعدد أعضاء هذه المحكمة، فلم يحدد نظام القضاء عدداً معيناً وإنما جاء النص على أن تتشكل المحكمة العليا من رئيس وعدد كافٍ من القضاة بدرجة رئيس محكمة استئناف وذلك وفقاً لأحكام المادة (١٠) من نظام القضاء، وتكون تسمية الأعضاء بأمر ملكي بناء على اقتراح المجلس الأعلى للقضاء .

ويكون للمحكمة العليا هيئة عامة برئاسة رئيس المحكمة وعضوية جميع قضاتها، تتولى القيام بالمهام التالية التي وردت في المادة (١٣) من نظام القضاء السعودي:

تقرير مبادئ عامة في المسائل المتعلقة بالقضاء.

النظر في المسائل التي ينص نظام القضاء – أو غيره من الأنظمة – على نظرها من قِبَل الهيئة العامة.

ولا يكون انعقاد الهيئة العامة نظامياً إلا إذا حضره ثلثا أعضائها على الأقل بمن فيهم الرئيس أو من ينوب عنه، وتصدر قرارات الهيئة العامة بأغلبية للأعضاء الحاضرين، فإن تساوت الآراء يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة، وتعد قراراتها نهائية غير قابلة للطعن أو المراجعة استناداً لأحكام المادة (١٣) بفقرتيها (٣ و٤) من نظام القضاء السعودي .

وتباشر المحكمة العليا اختصاصاتها من خلال دوائر متخصصة بحسب الحاجة، تؤلف كل منها من ثلاثة قضاة، باستثناء الدائرة الجزائية التي تنظر في الأحكام الصادرة بالقتل أو القطع أو الرجم أو القصاص في النفس أو فيما دونها، فإنها تؤلف من خمسة قضاة ويكون لكل دائرة رئيس، عملاً لأحكام المادة (١٠/٤) من نظام القضاء السعودي (الجهني، ١٤٠٤ هـ).

وتتولى المحكمة العليا – بالإضافة إلى الاختصاصات المنصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية - مراقبة سلامة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها في القضايا التي تدخل ضمن ولاية القضاء العام، وذلك في الاختصاصات الآتية الواردة حصراً في المادة (١١) من نظام القضاء والتي تشمل:

مراجعة الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف، بالقتل أو القطع أو الرجم أو القصاص في النفس أو فيما دونها.

مراجعة الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف، المتعلقة بقضايا لم ترد في الفقرة السابقة أو بمسائل إنهائية ونحوها، وذلك دون أن تتناول وقائع القضايا، متى كان محل الاعتراض على الحكم ما يلي:

مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها.

صدور الحكم من محكمة غير مشكلة تشكيلاً سليماً، طبقاً لما نص عليه في نظام القضاء، وغيره من الأنظمة.

صدور الحكم من محكمة أو دائرة غير مختصة.

الخطأ في تكييف الواقعة أو وصفها وصفاً غير سليم.

محاكم الاستئناف:

نصَّت المادة (١٥) من نظام القضاء على أن يكون في كل منطقة محكمةَ استئناف أو أكثر، تباشر أعمالها من خلال دوائر متخصصة، تؤلف كل دائرة منها من ثلاثة قضاة، باستثناء الدائرة الجزائية التي تنظر في قضايا القتل والقطع والرجم والقصاص في النفس، أو فيما دونها فتُؤلَّف من خمسة قضاة، ويكون لكل دائرة رئيس.

أما الدوائر التي تباشر من خلالها محكمة الاستئناف عملها، فقد حددتها المادة (١٦) من نظام القضاء لتشمل: الدوائر الحقوقية والدوائر الجزائية ودوائر الأحوال الشخصية والدوائر التجارية والدوائر العمالية. وتتولى محاكم الاستئناف النظر في الأحكام القابلة للاستئناف الصادرة من محاكم الدرجة الأولى، وتحكم بعد سماع أقوال الخصوم، وفق الإجراءات المقررة في نظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية.

الرجوع لخريطة الوحدة ١٤

محاكم الدرجة الأولى:

تنشأ محاكم الدرجة الأولى في المناطق والمحافظات والمراكز بحسب الحاجة، وتتألف من عدد من المحاكم، تختص كل منها بالمسائل المحددة في نظام القضاء، وهذه المحاكم التي تتألف منها محاكم الدرجة الأولى، هي:

المحاكم العامة:

حيث تُؤلَّف المحاكم العامة في المناطق من دوائر متخصصة، يكون من بينها دوائر للتنفيذ والإثباتات الإنهائية، وما في حكمها التي تكون خارجةً عن اختصاصات المحاكم الأخرى، وكتابات العدل، وتختص هذه المحاكم بالفصل في الدعاوى الناشئة عن حوادث السير وعن المخالفات المنصوص عليها في نظام المرور ولائحته التنفيذية، وتتكون كل دائرة من قاض فرد أو ثلاثة قضاة وذلك وفقاً لما يحدده المجلس الأعلى للقضاء وذلك عملاً بأحكام المادة (١٩) من نظام القضاء السعودي لعام ١٤٢٨ هـ .

محكمة الأحوال الشخصية:

تُؤلَّف محكمة الأحوال الشخصية من دائرة أو أكثر، وتتكون كل دائرة من قاضٍ فرد أو أكثر، وفق ما يحدده المجلس الأعلى للقضاء.
ويجوز أن يكون من بين هذه الدوائر دوائر متخصصة بحسب الحاجة، وذلك استناداً لأحكام المادة (٢١) من نظام القضاء السعودي.

المحكمة الجزائية:

تؤلف هذه المحكمة من دوائر متخصصة هي دوائر قضايا القصاص والحدود، ودوائر القضايا التعزيرية، ودوائر قضايا الأحداث، وتتشكل كل دائرة من ثلاثة قضاة باستثناء القضايا التي يحددها المجلس الأعلى للقضاء فينظرها قاضٍ فرد عملاً بأحكام المادة (٢٠) من نظام القضاء السعودي لعام ١٤٢٨ هـ.

المحاكم التجارية والعمالية:

تؤلف المحكمة التجارية والمحكمة العمالية من دوائر متخصصة وتتكون كل دائرة من قاض فرد أو أكثر وذلك وفقاً لما يحدده المجلس الأعلى للقضاء وذلك استناداً لأحكام المادة (٢٢) من نظام القضاء السعودي.

الرجوع لخريطة الوحدة ١٤

ثالثاً: المجلس الأعلى للقضاء

أنشأت المادة (٥) من نظام القضاء لعام ١٤٢٨ هـ مجلساً مهمته الإشراف والمراقبة على أداء الجهاز القضائي، وإعداد اللوائح والأنظمة اللازمة لتمكينه من القيام بعمله،
حيث يتألف هذا المجلس من رئيس يُسمّى بأمر ملكي،
وعشرة أعضاء على النحو الآتي:
رئيس المحكمة العليا.
أربعة قضاة متفرغين بدرجة رئيس محكمة استئناف، يُسمَّون بأمر ملكي.
وكيل وزارة العدل.
رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام.(النائب العام)
ثلاثة أعضاء، يتوافر فيهم ما يشترط في قاضي استئناف يُسمَّون بأمر ملكي، وتكون مدة رئيس المجلس والأعضاء أربع سنوات هجرية قابلة للتجديد.

اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء:

حددت المادة (٦) من نظام القضاء اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء بما يلي:
النظر في شؤون القضاة الوظيفية، من: تعيين وترقية وتأديب وندب وإعارة وتدريب ونقل وإجازة وإنهاء خدمة، وغير ذلك، وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة، بما يضمن استقلال القضاة.
إصدار اللوائح المتعلقة بشؤون القضاة الوظيفية بعد موافقة الملك عليها.
إصدار لائحة للتفتيش القضائي.
إنشاء محاكم متخصصة أو دمجها أو إلغاؤها، وتحديد اختصاصها المكاني والنوعي.
الإشراف على المحاكم والقضاة وأعمالهم في الحدود المبينة في النظام.
تسمية رؤساء محاكم الاستئناف ومساعديهم من بين قضاة محاكم الاستئناف، ورؤساء محاكم الدرجة الأولى، ومساعديهم.
إصدار قواعد تنظم اختصاصات رؤساء المحاكم وصلاحياتهم، ومساعديهم.
إصدار قواعد تبين طريقة اختيار القضاة، وإجراءات تفريغهم للدراسة، وضوابطه.
تنظيم أعمال الملازمين القضائيين.
تحديد الأعمال القضائية النظيرة المطلوبة لشغل الدرجات القضائية.
رفع ما يراه من المقترحات ذات الصلة بالاختصاصات المقررة له.
إعداد تقرير شامل في نهاية كل عام، يتضمن الإنجازات التي تحققت والمعوقات، ومقترحاته بشأنها، ورفعه إلى الملك.
وينعقد المجلس الأعلى للقضاء –برئاسة رئيسه– مرةً كل شهرين على الأقل، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويكون انعقاده نظامياً بحضور أغلبية الأعضاء، وتصدر قراراته بأغلبية المجلس. وفي حالة غياب رئيس المجلس يحلُّ محله رئيس المحكمة العليا

رابعاً: شؤون القضاة

أورد نظام القضاء مجموعةً من الأحكام الخاصة بمنتسبي السلك القضائي، من حيث شروط تعيينهم، وترقيتهم وضمانات استقلالهم وحالات انتهاء خدمتهم، وذلك على النحو التالي

شروط تعيين القضاة:

تشترط المادة (٣١) من نظام القضاء في من يُعيَّن قاضياً ما يلي:
أن يكون سعودي الجنسية بالأصل.
أن يكون حسن السيرة والسلوك.
أن يكون متمتعاً بالأهلية الكاملة للقضاء، بحسب ما نُصّ عليه شرعاً.
أن يكون حاصلاً على شهادة إحدى كليات الشريعة بالمملكة، أو شهادة أخرى معادلة لها، بشرط أن ينجح في الحالة الأخيرة في امتحان خاص يُعدُّه المجلس الأعلى للقضاء.
ألاَّ يقل عمره عن أربعين سنة، إذا كان تعيينه في درجة قاضي استئناف، وعن اثنتين وعشرين سنة، إذا كان تعيينه في إحدى درجات السلك القضائي الأخرى.
ألاَّ يكون محكوماً عليه بجريمة مخلّة بالدين أو الشرف، أو صدر في حقه قرار تأديبي بالفصل من وظيفة عامة، ولو كان قد رُد إليه اعتباره.
ومن الملاحظ أن بعض هذه الشروط لا تُعتبر شروطاً لغايات التعيين في الوظيفة القضائية فحسب، بل هي شروط لاستمرار عمل القاضي، وبقائه في وظيفته، بحيث إذا ما فقد القاضي في أي وقت أيّاً من هذه الشروط فإنه

نقل القضاة وندبهم وإجازاتهم:

اشترطت المادة (٤٩) من نظام القضاء ألاَّ يتم نقل أعضاء السلك القضائي، أو ندبهم داخل السلك القضائي إلا بقرار من المجلس الأعلى للقضاء، كما لا يجوز نقل أعضاء السلك القضائي، أو ندبهم أو إعارتهم خارج السلك القضائي إلا بأمر ملكي، بناءً على قرار من المجلس الأعلى للقضاء، تُحدد فيه المكافأة المستحقة للقاضي المندوب، أو المعار.
وتكون مدة الندب أو الإعارة سنة واحدة قابلة للتجديد لسنة أخرى، على أنه يجوز لرئيس المجلس الأعلى للقضاء في الحالات الاستثنائية أن يندب أحد أعضاء السلك القضائي داخل السلك أو خارجه لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر في العام الواحد وذلك استناداً لأحكام المادة (٤٩) من نظام القضاء

انتهاء خدمة القضاة:

حددت المادة (٦٩) من نظام القضاء الحالات التي تنتهي بموجبها خدمة عضو السلك القضائي، وهي:
بلوغ القاضي سن السبعين.
الوفاة.
قبول استقالة القاضي.
قبول طلب القاضي الإحالة على التقاعد طبقاً لنظام التقاعد المدني.
عدم صلاحية القاضي للقضاء خلال مدة التجربة المقررة نظاماً بسنتين من تاريخ مباشرة العمل.
عجز القاضي عن مباشرة عمله بعد انقضاء الإجازة المرضية، أو أن يظهر في أي وقت أنه لا يستطيع لمرضه القيام بوظيفته على الوجه اللائق.
حصول القاضي على تقدير أقل من المتوسط في تقرير الكفاية ثلاث مرات متتالية.
إنهاء خدمة القاضي لأسباب تأديبية.

انتهت الوحدة الرابعة عشر ---الرجوع لخريطة الوحدة ١٤

الجامعة السعودية الالكترونية
Saudi Electronic University

القانون الدستوري

الخريطة الذهنية التفاعلية

الوحدة الخامسة عشرة

١٥

٢٠١٨

ملاحظة: التفصيل المدرج ادناه هو عبارة عن نص شبه كامل للوحدة جرى تقسيمه على شكل شرائح ، وتلوين بعض الجمل المهمة والبارزة ،حتى تساعد على الاستذكار بشكل افضل .

الأنظمة والمؤسسات المكملة للنظام الدستوري في المملكة

ديوان المظالم (المحكمة الادارية)

نشأة الديوان

أنشئت شعبة المظالم بديوان مجلس الوزراء عام ١٣٧٣ ه
وفي عام ١٣٧٤ هـ، صدر مرسوم ملكي رقم ٢/١٣/٨٧٥٩ بتاريخ ١٧/٩/١٣٧٤
إلى ديوان مستقل بذاته باسم « ديوان المظالم »، اوفي عام ١٤٠٢ صدر نظام جديد لديوان المظالم اعتبره هيئة قضاء إداري مستقلة ترتبط مباشرة بالملك، ثم صدر نظام جديد لديوان المظالم عام ١٤٢٨ هـ

تشكيل ديوان المظالم

يتألف ديوان المظالم من رئيس بمرتبة وزير ونائب رئيس أو أكثر وعدد كاف من القضاة، ويلحق به العدد اللازم من الباحثين والفنيين والإداريين ونحوهم، كما يتم تعيين نواب رئيس الديوان بأمر ملكي ممن تتوفر فيهم شروط شغل درجة رئيس محكمة استئناف

رئيس الديوان

يتولى تنظيم العمل بالديوان، ويكون رئيس الديوان المشرف الأعلى على سياسة الديوان وأعماله ويتولى الإشراف الإداري والمالي عليه،وهو المسؤول عن الديوان أمام الملك

نائب رئيس الديوان

تعيينه وإنهاء خدماته بأمر ملكي وهو يعاون الرئيس في إدارة أعمال الديوان ضمن حدود الصلاحيات المخول له في المرسوم الملكي بتعيينه، وينوب عن الرئيس في مهامه

الفرق بين القضاة والفنيين والاداريين

أعضاء الديوان من القضاة يخضعون في تعيينهم، وترقيتهم، وإحالتهم على التقاعد لنفس الشروط المقررة في نظام القضاء

تسري على موظفي الديوان ومستخدميه - من غير القضاة - أحكام أنظمة الخدمة المدنية،

المحكمة الإدارية العليا

تتكون هذه المحاكم من رئيس، وعدد كافٍ من القضاة، وتباشر اختصاصاتها من خلال دوائر متخصصة من ثلاثة قضاة، ويجوز أن تكون من قاضٍ واحد.

الدعاوى المتعلقة بالحقوق المقررة في نظم الخدمة المدنية والعسكرية، والتقاعد لموظفي الحكومة ومستخدميها، والأجهزة ذوات الشخصية المعنوية العامة المستقلة، أو ورثتهم والمستحقين عنهم.
دعاوى إلغاء القرارات الإدارية النهائية التي يقدمها ذوو الشأن، .
دعاوى التعويض التي قدمها ذوو الشأن عن قرارات، أو أعمال جهة الإدارة.
الدعاوى المتعلقة بالعقود التي تكون جهة الإدارة طرفاً فيها.
الدعاوى التأديبية التي ترفعها الجهة المختصة.
المنازعات الإدارية الأخرى.
طلبات تنفيذ الأحكام الأجنبية، وأحكام المحكّمين الأجنبية

محاكم الاستئناف الإدارية

تتكون هذه المحاكم من رئيس، وعدد كافٍ من القضاة لا تقل درجتهم عن درجة قاضي استئناف، وتباشر هذه المحاكم اختصاصاتها من خلال دوائر متخصصة من ثلاثة قضاة.

تتولى محاكم الاستئناف الإدارية النظر في الأحكام القابلة للاستئناف الصادرة من المحاكم الإدارية، وتحكم بعد سماع أقوال الخصوم وفق الإجراءات المقررة نظاماً

المحاكم الإدارية

وتؤلف من رئيس وعدد كاف من القضاة بدرجة رئيس محكمة استئناف ويكون للمحكمة الإدارية العليا هيئة عامة برئاسة رئيس المحكمة وعضوية جميع قضاتها، ويكون أقدم قضاتها نائباً له عند غيابه. وتنعقد الهيئة برئاسة الرئيس أو نائبه، ولا يكون انعقادها نظامياً إلا إذا حضره ثلثا أعضائها

تختص المحكمة الإدارية العليا بالنظر في الاعتراضات على الأحكام التي تصدرها محاكم الاستئناف الإدارية، إذا كان محل الاعتراض على الحكم ما يأتي:
مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، أو الأنظمة التي لا تتعارض معها، أو الخطأ في تطبيقها، أو تأويلها، بما في ذلك مخالفة مبدأ قضائي تقرر في حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا.
صدوره عن محكمة غير مختصة.
صدوره عن محكمة غير مكونة وفقاً للنظام.
الخطأ في تكييف الواقعة، أو في وصفها
فصله في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين طرفي الدعوى. وغيرها

مجلس القضاء الإداري

- رئيس ديوان المظالم رئيساً
- أقدم نواب رئيس الديوان عضواً
- رئيس المحكمة الإدارية العليا عضواً
- أربعة قضاة ممن يشغلون درجة قاضي استئناف

اختصاصات مجلس القضاء الإداري

النظر في شؤون القضاة الوظيفية، إصدار اللوائح المتعلقة بشؤون القضاة الوظيفية بعد موافقة الملك عليها.إصدار لائحة للتفتيش القضائي.إنشاء محاكم وفق الأسماء المنصوص عليها في المادة التاسعة من نظام ديوان المظالم، أو دمجها، أو إلغاؤها، وتحديد اختصاصها المكاني والنوعي.
الإشراف على المحاكم والقضاة .تسمية رؤساء محاكم الاستئناف، ومساعديهم ،إصدار قواعد تنظم اختصاصات وصلاحيات رؤساء المحاكم ومساعديهم ،تنظيم أعمال الملازمين القضائيين.تحديد الأعمال القضائية النظيرة المطلوبة لشغل الدرجات القضائية

تم الانتهاء من المقرر ولله الحمد

تم إعداد الشرائح بواسطة الصفحاتي

معلومة:
يمكن وصف النظام القضائي السعودي بأنه قضاء مزدوج، إذ يوجد إلى جانب القضاء الشرعي قضاءٌ إداريا مستقلا يتمثل في ديوان المظالم بمحاكمه المختلفة، والتي تختص بالفصل في المنازعات الإدارية التي تثور

أولاً: نشأة ديوان المظالم

عملت المملكة العربية السعودية منذ قيامها على إرساء قواعد العدالة، ووظفت دعائم العدل والإنصاف بالنسبة للمواطنين كافة، حيث اقتضى ذلك الاهتمام بولاية المظالم المتعارف عليها في نظام الحكم الإسلامي، وهو الشيء الذي انتهجه الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود؛ بأن جعل باب قصره مفتوحاً لأصحاب المظالم والشكاوى، ودعا الناس أن يأتوه بمطالبهم، وأن يضعوا شكواهم في صندوق الشكاوى المعلّق على دار الحكومة.

وهكذا رسم الملك عبد العزيز آل سعود لنفسه منهاجاً ونبراساً كي يتحقق العدل، وأن يدفع الظلم عن الناس المستضعفين، وألزم كلاًّ من الموظفين والشعب بذلك وفقاً لتوجيهاته، حيث قال: « كل شكوى تُرفع لنا عن طريق البرق، أو البريد، من أي شخص كان يجب أن ترسل لنا بنصها، ولا يجوز تأخيرها، ولا إخبار المشتكي منه، سواء كان أميراً أو وزيراً، أو أدنى، أو أكبر من ذلك ».

ومع اتساع الدولة وتشعب المصالح وتعدد المرافق العامة التي خصصت لأداء الخدمات لأفراد المجتمع فقد خَطَّت المملكة العربية السعودية خطوة جديدة لتطوير نظام ولاية المظالم، حيث أنشئت شعبة المظالم بديوان مجلس الوزراء عام ١٣٧٣ ه تختص بتلقي التظلمات والبت فيها وذلك استناداً لأحكام المادة (١٩) من نظام مجلس الوزراء والتي تنص على أن « يشكل بديوان مجلس الوزراء إدارة عامة تسمى ديوان المظالم ويشرف على هذه الإدارة رئيس يعين بمرسوم ملكي وهو مسؤول أمام جلالة الملك وجلالته المرجع الأعلى له »

وفي عام ١٣٧٤ هـ صدر مرسوم ملكي رقم ٢/١٣/٨٧٥٩ بتاريخ ١٧/٩/١٣٧٤ تحولت بموجبه شعبة ديوان المظالم من كونها إدارة في مجلس الوزراء إلى ديوان مستقل بذاته باسم « ديوان المظالم »، ثم أصدر رئيس الديوان القرار رقم ٣٥٧٠/١ بتاريخ ١٣٧٩/١/١١ هـ الخاص بوضع النظام الداخلي للديوان الذي حدد اختصاصات الديوان على سبيل الحصر، وأسند له سلطات التحقيق والحكم في جرائم الرشوة والتزوير، فأصبح لديوان المظالم اختصاص قضائي واضح.

كما أسند لديوان المظالم اختصاصات تتعلق بقضايا المقاولين ضد الدوائر الحكومية، وقضايا تظلُّم أيّ من المنشآت الصناعية أو التجارية المرخص لها، بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي، والقضايا الخاصة بنظام مقاطعة إسرائيل.

وفي عام ١٤٠٢ صدر نظام جديد لديوان المظالم اعتبره هيئة قضاء إداري مستقلة ترتبط مباشرة بالملك، ثم صدر نظام جديد لديوان المظالم عام ١٤٢٨ هـ بموجب المرسوم الملكي ذي الرقم م/٧٨ تاريخ ١٩/٩/١٤٢٨ هـ، والذي أعاد تشكيل الديوان وأضاف له اختصاصات وصلاحيات جديدة. وهذا النظام هو النظام المعمول به حالياً لديوان المظالم

ثانياً: تشكيل ديوان المظالم

نصَّت المادة (١) من نظام ديوان المظالم على أن: ديوان المظالم هو هيئة قضاء إداري مستقلة، يرتبط مباشرةً بالملك، ويكون مقرُّه مدينة الرياض، ويجوز بقرار من رئيس الديوان إنشاء فروع أخرى حسب الحاجة. ويتمتع قضاة الديوان بالضمانات المنصوص عليها في نظام القضاء، ويلتزمون بالواجبات المنصوص عليها فيه.

ويتألف ديوان المظالم حسب المادة (٢) من نظامه من رئيس بمرتبة وزير ونائب رئيس أو أكثر وعدد كاف من القضاة، ويلحق به العدد اللازم من الباحثين والفنيين والإداريين ونحوهم، كما يتم تعيين نواب رئيس الديوان بأمر ملكي ممن تتوفر فيهم شروط شغل درجة رئيس محكمة استئناف وذلك عملاً بأحكام المادة (٣) من نظام ديوان المظالم (الجهني، ١٤٠٤ هـ).

أما الاختصاصات التي يمارسها أعضاء ديوان المظالم، فتتمثل فيما يلي:

رئيس الديوان: يتم تعيينه وإنهاء خدماته بأمر ملكي، وهو بدرجة وزير يتولى تنظيم العمل بالديوان، ويكون رئيس الديوان المشرف الأعلى على سياسة الديوان وأعماله ويتولى الإشراف الإداري والمالي عليه، كما يمثل الديوان في علاقاته مع الوزارات والجهات الحكومية الأخرى وهو المسؤول عن الديوان أمام الملك وذلك عملاً بأحكام المادة (١٨) من نظام ديوان المظالم

نائب رئيس الديوان: يتم تعيينه وإنهاء خدماته بأمر ملكي وهو يعاون الرئيس في إدارة أعمال الديوان ضمن حدود الصلاحيات المخول له في المرسوم الملكي بتعيينه، وينوب عن الرئيس في مهامه، ويمارس جميع صلاحياته عند غيابه وفقاً لأحكام النظام الداخلي للديوان بموجب أحكام المادة (١٩) من نظام ديوان المظالم

يوجد في الديوان مكتب للشؤون الفنية من رئيس وعدد من القضاة والفنيين والباحثين، حيث يختص هذا المكتب بإبداء الرأي وإعداد البحوث والدراسات وغير ذلك من الأمور التي يطلبها منه رئيس الديوان، ويقوم المكتب في نهاية كل عام بتصنيف الأحكام التي أصدرتها محاكم الديوان، ومن ثم طبعها ونشرها في مجموعات، ويرفع نسخة منها مع التقرير المعد من قبله وذلك استناداً لأحكام المادة (٢١) من نظام ديوان المظالم السعودي.

الرجوع لخريطة الوحدة ١٥

الفرق بين القضاة والموظفين الإداريين في ديوان المظالم

يفرّق نظام ديوان المظالم الصادر لعام ١٤٢٨هـ بين نوعين من العاملين في الديوان: أعضاء الديوان، الذين يتشكل منهم الجهاز القضائي، والموظفين الفنيين، والإداريين، الذين يقومون بالأعمال المساندة والمستخدمين.

ففيما يتعلق بأعضاء الديوان من القضاة، فقد أحال نظام ديوان المظالم على نظام القضاء كافة الأمور المتعلقة بجهازه القضائي، واختصاصات مجلس القضاء الإداري، فأعضاء الديوان من القضاة يخضعون في تعيينهم، وترقيتهم، وإحالتهم على التقاعد لنفس الشروط المقررة في نظام القضاء، حيث تنص المادة (١٧) من نظام ديوان المظالم على أن: « يجري تعيين قضاة الديوان، وترقيتهم، ونقلهم، وندبهم، وتدريبهم، وإعارتهم، والترخيص بإجازاتهم، والتفتيش عليهم، وتأديبهم، وعزلهم، وإنهاء خدماتهم، وفقاً للإجراءات المقررة في نظام القضاء ».

كما تنص المادة (١٦) من نظام ديوان المظالم على أن: « درجات قضاة الديوان هي الدرجات المنصوص عليها في نظام القضاء، ويعاملون من حيث الرواتب، والبدلات، والمكافآت، والمزايا، معاملة نظرائهم في نظام القضاء».

أما موظفو الديوان الفنيون والإداريون من غير الأعضاء والمستخدمون، فيُطبق عليهم نظام الخدمة المدنية ولوائحه، ولا يطبق عليهم الأحكام الخاصة بأعضاء الديوان من القضاة من حيث الحقوق، والمميزات، والواجبات، والضمانات المقررة لأعضاء السلك القضائي. لذا، تنص المادة (٢٢) من نظام ديوان المظالم على أنه: « مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في هذا النظام، تسري على موظفي الديوان ومستخدميه - من غير القضاة - أحكام أنظمة الخدمة المدنية، ويعمل موظفو كل محكمة تحت رقابة رئيسهم الإداري، ويخضع الجميع لرقابة رئيس المحكمة »

ثالثاً: محاكم ديوان المظالم

تتكون محاكم ديوان المظالم من محكمة إدارية عليا، ومحاكم استئنافية إدارية، ومحاكم إدارية، وذلك على النحو التالي:

المحكمة الإدارية العليا

تنص المادة (١٠) من نظام ديوان المظالم على أن يكون مقر المحكمة الإدارية العليا مدينة الرياض، وتؤلف من رئيس وعدد كاف من القضاة بدرجة رئيس محكمة استئناف، حيث يسمى رئيس المحكمة الإدارية العليا بأمر ملكي وتكون درجته بمرتبة وزير، ولا تنهى خدماته إلا بأمر ملكي ويشترط أن تتوافر فيه الشروط المطلوبة لشغل درجة رئيس محكمة استئناف وعند غيابه ينوب عنه أقدم قضاتها، ويسمى أعضاء المحكمة الإدارية العليا بأمر ملكي، بناء على اقتراح مجلس القضاء الإداري .

ويكون للمحكمة الإدارية العليا هيئة عامة برئاسة رئيس المحكمة وعضوية جميع قضاتها، ويكون أقدم قضاتها نائباً له عند غيابه. وتنعقد الهيئة برئاسة الرئيس أو نائبه، ولا يكون انعقادها نظامياً إلا إذا حضره ثلثا أعضائها على الأقل، بمن فيهم الرئيس، أو من ينوب عنه، وتصدر قراراتها بأغلبية أعضائها.

أما اختصاصات المحكمة الإدارية العليا، فقد وردت في المادة (١١) من نظام ديوان المظالم التي تنص على أن « تختص المحكمة الإدارية العليا بالنظر في الاعتراضات على الأحكام التي تصدرها محاكم الاستئناف الإدارية، إذا كان محل الاعتراض على الحكم ما يأتي:

مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، أو الأنظمة التي لا تتعارض معها، أو الخطأ في تطبيقها، أو تأويلها، بما في ذلك مخالفة مبدأ قضائي تقرر في حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا.

صدوره عن محكمة غير مختصة.

صدوره عن محكمة غير مكونة وفقاً للنظام.

الخطأ في تكييف الواقعة، أو في وصفها.

فصله في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين طرفي الدعوى.

تنازع الاختصاص بين محاكم الديوان».

وإذا رأت إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا عند نظرها أحد الاعتراضات ضرورة العدول عن مبدأ تقرر في حكم صادر منها، أو من إحدى دوائر المحكمة، فإنه يتعيَّن على تلك الدائرة رفع الاعتراض إلى رئيس المحكمة، ليحيله بدوره إلى الهيئة العامة للمحكمة للفصل فيه، وذلك عملاً بأحكام المادة (١٠) من نظام ديوان المظالم.

محاكم الاستئناف الإدارية

تتكون هذه المحاكم من رئيس، وعدد كافٍ من القضاة لا تقل درجتهم عن درجة قاضي استئناف،

وتباشر هذه المحاكم اختصاصاتها من خلال دوائر متخصصة من ثلاثة قضاة.

أما اختصاصات محاكم الاستئناف الإدارية، فقد وردت المادة (١٢) من نظام ديوان المظالم التي تنص على أن: « تتولى محاكم الاستئناف الإدارية النظر في الأحكام القابلة للاستئناف الصادرة من المحاكم الإدارية، وتحكم بعد سماع أقوال الخصوم وفق الإجراءات المقررة نظاماً ».

الرجوع لخريطة الوحدة ١٥

المحاكم الإدارية

تتكون هذه المحاكم من رئيس، وعدد كافٍ من القضاة، وتباشر اختصاصاتها من خلال دوائر متخصصة من ثلاثة قضاة، ويجوز أن تكون من قاضٍ واحد. وتختص المحاكم الإدارية كما نصَّت عليها المادة (١٣) من نظام ديوان المظالم بالفصل في الأمور التالية:

الدعاوى المتعلقة بالحقوق المقررة في نظم الخدمة المدنية والعسكرية، والتقاعد لموظفي الحكومة ومستخدميها، والأجهزة ذوات الشخصية المعنوية العامة المستقلة، أو ورثتهم والمستحقين عنهم.

دعاوى إلغاء القرارات الإدارية النهائية التي يقدمها ذوو الشأن، متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص، أو وجود عيب في الشكل، أو عيب في السبب، أو مخالفة النظم واللوائح، أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها، أو إساءة استعمال السلطة، بما في ذلك القرارات التأديبية، والقرارات التي تصدرها اللجان شبه القضائية والمجالس التأديبية. وكذلك القرارات التي تصدرها جمعيات النفع العام، وما في حكمها المتصلة بنشاطاتها، ويعد في حكم القرار الإداري رفض جهة الإدارة، أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه طبقاً للأنظمة واللوائح.

دعاوى التعويض التي قدمها ذوو الشأن عن قرارات، أو أعمال جهة الإدارة.

الدعاوى المتعلقة بالعقود التي تكون جهة الإدارة طرفاً فيها.

الدعاوى التأديبية التي ترفعها الجهة المختصة.

المنازعات الإدارية الأخرى.

طلبات تنفيذ الأحكام الأجنبية، وأحكام المحكِّمين الأجنبية.

وفي جميع الأحوال، فإنه لا يجوز لمحاكم ديوان المظالم النظر في الدعاوى المتعلقة بأعمال السيادة، أو النظر في الاعتراضات على ما تصدره المحاكم - غير الخاضعة لهذا النظام - من أحكام داخلة في ولايتها، أو ما يصدره المجلس الأعلى للقضاء ومجلس القضاء الإداري من قرارات وذلك عملاً بأحكام المادة (١٤) من نظام ديوان المظالم.

وإذا رفعت دعوى ما خاصة بموضوع واحد أمام إحدى محاكم الديوان وأمام أي جهة أخرى تختص بالفصل في بعض المنازعات ولم تتخل إحداهما عن نظرها أو تخلتا كلتاهما؛ فيرفع طلب تعيين الجهة المختصة إلى لجنة الفصل في تنازع الاختصاص التي تؤلف من ثلاثة أعضاء هم عضو من المحكمة الإدارية العليا يختاره رئيس المحكمة، وعضو من الجهة الأخرى يختاره رئيس الجهة، وعضو من مجلس القضاء الإداري يختاره رئيس المجلس ويكون رئيساً لهذه اللجنة. كما تختص هذه اللجنة بالفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من محاكم الديوان والآخر من الجهة الأخرى، وتفصل في هذه الدعاوى وفقاً للأحكام والإجراءات الواردة في نظام القضاء وذلك عملا بأحكام المادة (١٥) من نظام ديوان المظالم.

ومن خلال التدقيق في الاختصاصات السابقة التي تتمتع بها محاكم ديوان المظالم، يمكننا القول بأن الديوان قد تحول إلى جهة قضاء إداري مستقل إلى جانب القضاء الشرعي، وبهذا يمكن وصف النظام القضائي السعودي بأنه قضاء مزدوج؛ بحيث يوجد إلى جانب القضاء الشرعي بتشكيلاته ومحاكمه المتنوعة وقضاته جهة قضائية أخرى تختص بالنظر في أنواع خاصة من المنازعات، هي جهة القضاء الإداري ممثلةً بديوان المظالم

رابعاً: مجلس القضاء الإداري

تم إنشاء هذا الجهاز على غرار المجلس الأعلى للقضاء ليكون له نفس الصلاحيات المنصوص عليها في نظام القضاء، ويكون لرئيس مجلس القضاء الإداري بالنسبة لديوان المظالم الاختصاصات نفسها المقررة لرئيس المجلس الأعلى للقضاء تطبيقاً لأحكام المادة (٥) من نظام ديوان المظالم.

ويتشكل مجلس القضاء الإداري استناداً لأحكام المادة (٤) من نظام ديوان المظالم من التاليين:

رئيس ديوان المظالم رئيساً.

رئيس المحكمة الإدارية العليا عضواً.

أقدم نواب رئيس الديوان عضواً.

أربعة قضاة ممن يشغلون درجة قاضي استئناف يُسمَّون أعضاءً بأمر ملكي.

مهام مجلس القضاء الإداري

يتولى مجلس القضاء الإداري بالنسبة لديوان المظالم نفس اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء الواردة في نظام القضاء السعودي والتي جاءت في المادة (٦) منه، والتي تشمل:

النظر في شؤون القضاة الوظيفية، من: تعيين، وترقية، وتأديب، وندب، وإعارة، وتدريب، ونقل، وإجازة، وإنهاء خدمة، وغير ذلك، وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة، وذلك بما يضمن استقلالهم وحياديّتهم.

إصدار اللوائح المتعلقة بشؤون القضاة الوظيفية بعد موافقة الملك عليها.

إصدار لائحة للتفتيش القضائي.

إنشاء محاكم وفق الأسماء المنصوص عليها في المادة التاسعة من نظام ديوان المظالم، أو دمجها، أو إلغاؤها، وتحديد اختصاصها المكاني والنوعي.

الإشراف على المحاكم والقضاة، وأعمالهم، في الحدود المبينة في نظام ديوان المظالم.

تسمية رؤساء محاكم الاستئناف، ومساعديهم من بين قضاة محاكم الاستئناف، ورؤساء محاكم الدرجة الأولى ومساعديهم.

إصدار قواعد تنظم اختصاصات وصلاحيات رؤساء المحاكم ومساعديهم.

إصدار قواعد تبين طريقة اختيار القضاة، وإجراءات وضوابط تفريغهم للدراسة.

تنظيم أعمال الملازمين القضائيين.

تحديد الأعمال القضائية النظيرة المطلوبة لشغل الدرجات القضائية.

وينعقد مجلس القضاء الإداري برئاسة رئيسه مرةً كل شهرين على الأقل، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، ولا يكون انعقاد المجلس نظامياً إلا بحضور خمسة من أعضائه على الأقل، وتصدر قراراته بأغلبية المجلس، وفي حالة غياب رئيس المجلس يحلُّ محله رئيس المحكمة الإدارية العليا. ويكون للمجلس أمانة عامة يتم اختيار أمينها العام من بين

تم الانتهاء من المقرر ولله الحمد

انتهت الوحدة الخامسة عشرة-الرجوع لخريطة الوحدة ١٥